الحماية الاجتماعية للأسر الريفية الفقيرة:
تكافل أنموذجا

إعـــــداد

د/ أيمن مصطفى عبد الخالق القرنفيلي

مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة بنها

د/ أحمـــد كمـــال عبـــد الموجـــود

أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب - جامعة أسيوط

د/ ريهام عبدالنبي السعيد محمد عرفان

مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة بنها

Email:aymanmostafa3827@gmail.com

DOI: 10.21608/AAKJ.2023.196280.1419

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٢/٢/٢٥م

تاريخ القبول: ١٥/ ٣/٢٠٢٣م

ملخص:

تتدرج الدراسة الراهنة ضمن الدراسات الوصفية – التحليلية في علم الاجتماع، التي هدفت للتعرف على دور برنامج "تكافل" كأحد برامج الحماية الاجتماعية في تعزيز قدرة الأسر الريفية الفقيرة للمواجهة والتعافي من الآثار السلبية، لأزمة فيروس كورونا Covid-19 والحرب الروسية الأوكرانية الراهنة، على مستويات معيشتهم. وقد اعتمد الباحث في دراسته على منهج المسح الاجتماعي الشامل للأسر الريفية الفقيرة المسجلة ضمن برنامج تكافل بقرية الدراسة وعددهم (٣٥٤)، بالإضافة لمقابلة أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية بالقرية وعددهم (١٢) مفردة، وتمت معالجة الموضوع في ضوء مدخل إشباع الاحتياجات الأساسية لماسلو، ومدخل المرونة الاجتماعية والجودة الاجتماعية. وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد تراجع تأثير مساعدات تكافل في تحسين وتعزيز الأوضاع المعيشية للأسر الريفية الفقيرة في الوقت الراهن، ولجوء أغلب هذه الأسر إلى أنماط استهلاكية أقل جودة وتكلفة كآلية للتكيف مع أوضاع الفقر الراهنة، برغم أهمية مساعدات تكافل في فترات سابقة على تحسين الأوضاع المعيشية لهذه الأسر. وقد أوصت الدراسة بضرورة المرونة والسرعة في إجراءات التسجيل للأسر الراغبة في الاستفادة من مساعدات تكافل، وزيادة هذه الأسر ضمن البرنامج، بالإضافة إلى زيادة الوعي بإجراءات التقديم لهذا البرنامج، مع ضرورة زيادة المساعدات المالية المخصصة لهذه الأسر.

الكلمات الرئيسية: الحماية الاجتماعية، تكافل، الفقر، الأسر الفقيرة.

Abstract:

The current study falls within the descriptive-analytical studies in sociology, which aimed to identify the role of the "Takaful" program as one of the social protection programs in enhancing the ability of poor rural families to confront and recover from the negative effects of the Covid-19 virus crisis and the current Russian-Ukrainian war, at different levels. their living. In his study, the researcher relied on the comprehensive social survey approach for poor rural families registered within the Solidarity Program in the village of the study, numbering (354), in addition to interviewing members of the Community Accountability Committee in the village, numbering (12) individuals. social and social quality. The results of the study came to confirm the decline in the impact of Takaful assistance in improving and enhancing the living conditions of poor rural families at the present time, and that most of these families resort to consumption patterns of lower quality and cost as a mechanism to adapt to the current conditions of poverty, despite the importance of Takaful assistance in previous periods in improving the living conditions of these families. The study recommended the need for flexibility and speed in the registration procedures for families wishing to benefit from Takaful assistance, and to increase these families within the program, in addition to increasing awareness of the application procedures for this program, with the need to increase the financial assistance allocated to these families.

Keywords: Social Protection, Solidarity, Poverty, Poor Families.

مقدمة:

يعد موضوع الحماية الاجتماعية من الموضوعات التي تلقي اليوم اهتماماً متزايداً سواء على المستوى الدولي أو المحلي، خاصة مع تأكيد تقارير التنمية الأخيرة للأمم المتحدة على أهمية العدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف. تلك القيم التي باتت تشكل معايير حاكمة لكل برامج الحماية الاجتماعية في الوقت الراهن.

على هذا النحو انتقل الخطاب التنموي الدولي من الحديث عن التنمية التوزيعية إلى نموذج التنمية الاحتوائية – المستدام – الذي يقوم على تعزيز قدرة البشر وتنمية رأسمالهم البشري والارتقاء بجودة حياة المواطنين والتأكيد على مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، وبناء قدرات الأفراد الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار.

في ضوء هذا النهج التنموي الجديد سعت الحكومة المصرية تزامناً مع إجراء المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي التي بدءت في نوفمبر ٢٠١٦ إلى طرح تصور جديد للحماية الاجتماعية قائم على الربط بين التحويلات النقدية وبرامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي والشمولي لجميع الفئات الاجتماعية التي تعاني هشاشة فرص الحياة، مع الاعتماد على ما يسمى بسياسة الاستهداف للفئات والمناطق الجغرافية الأشد فقراً والأكثر احتياجاً.

وفي هذا السياق أطلقت الحكومة المصرية في ٢٠١٥ برنامج "تكافل وكرامة" كأحد برامج الحماية الاجتماعية التي يتم تقديمها من خلال وزارة التضامن الاجتماعي وبتمويل مشترك بين الحكومة المصرية والبنك الدولي، والذي أصبح الآن يمول بشكل كامل من جانب الموازنة العامة للدولة.

من هنا يعد برنامج "تكافل وكرامة" أحد برامج الحماية الاجتماعية التي تعتمد بشكل أساسي على الانتقال من سياسة "الدعم العام" التي لا تعتمد على وضع شروط

للإنفاق الاجتماعي للدولة، إلى سياسة "الاستهداف" القائمة على استهدف الفقراء وفق شروط محددة "مشروطيات" لضمان الاستمرار في حصول هؤلاء الفقراء على المساعدات.

هكذا باتت سياسة "استهداف الفقراء" تشكل نهجاً جديداً للحكومة المصرية بدء تطبيقه مع برنامج "تكافل وكرامة" ويقوم على: الاستهداف الجغرافي طبقاً لخرائط الفقر الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الاستهداف الاقتصادي من خلال احتساب درجة الفقر من واقع بيانات الحالة المعيشية والاقتصادية للأسرة، وأخيراً الاستهداف النوعي من خلال فحص طلبات الدعم الواردة من الأمهات بشكل مباشر في حالة الاستحقاق للدعم ***(صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠: ٣٨)***.

أضف إلى ذلك أن برنامج "تكافل" اعتمد في عمله على استخدام ما يسمى بنظام "المشروطية" والذي يضع عدد من شروط الاستحقاق لاستمرار حصول الأسر الفقيرة على مساعدات تكافل وكرامة، والتي تتمثل في انتظام الأطفال في الدراسة بنسبة لا تقل عن ٨٠%، قيام الأم بالمتابعة الصحية الدورية لهؤلاء الأطفال بالإضافة إلى متابعة الأمهات الحوامل في وحدات الرعاية الصحية الأولية مرة كل ثلاث شهور.

وبرغم ما تتم تحقيقه من آثار إيجابية على المستوى المعيشي للأسر المستفيدة من مساعدات تكافل ظهرت من خلال ارتفاع معدلات الإنفاق الاستهلاكي لهذه الأسر وتحسن جودة نظامهم الغذائي، إلا أن التداعيات السلبية لانتشار فروس كورونا وما ارتبط بها من إجراءات اقتصادية كانت لها آثار سلبية واضحة على المستويات المعيشية لهذه الأسر.

أضف إلى ذلك ما كشفت عنه أساليب التغطية التي تم تقديمها من خلال برامج الحماية الاجتماعية المختلفة لمواجهة هذه التداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا، من وجود فجوات واضحة في استهداف الشرائح والفئات الاجتماعية الأكثر

احتياجاً وتضرراً، خاصة هؤلاء الذين انقطعت عنهم مصادر دخولهم غير المنتظمة والضعيفة أساساً، الأمر الذي يعني مزيد من المعاناة لهؤلاء المستفيدين من برامج المساعدات النقدية "تكافل"، علاوة على انضمام العديد من الأفراد إلى الفئات الأكثر احتياجاً ممن انقطعت مصادر معيشتهم.

وبرغم عدم تعافي الاقتصاد المصري من التداعيات السلبية لانتشار وباء كوفيد-١٩ وهو ما كانت له تأثيرات سلبية واضحة على برامج الحماية الاجتماعية بشكل عام، إلا أن الحرب الروسية على أوكرانيا قد أضافت مزيد من المعاناة على الاقتصاد المصري وبرامج الحماية الاجتماعية، خاصة إذا ما علمنا أن الاقتصاد المصري يعد أكبر مستورد للقمح وخاصة من روسيا وأوكرانيا، الأمر الذي يمكن أن يشكل تهديداً واضحاً للأمن الغذائي المصري وارتفاع في أسعار السلع الغذائية، مما قد يتطلب من الحكومة المصرية اتخاذ عدد من الإجراءات الاقتصادية التي تفرض ضغوطاً جديدة على برامج الحماية الاجتماعية بشكل عام وبرنامج تكافل وكرامة بشكل خاص لمواجهة هذه التداعيات السلبية المتوقعة للإجراءات الاقتصادية الجديدة على الأسر الفقيرة.

مشكلة الدراسة:

تمثل برامج الحماية الاجتماعية أحد أهم الآليات التي تلجأ إليها الدول لمواجهة الفقر والعوز وبناء رأس مال بشري لتلك الشرائح والفئات الاجتماعية التي تعاني الفقر والحرمان، وذلك في إطار من الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

أضف إلى ذلك أن التحول في الخطاب التنموي الراهن نحو نموذج التنمية الاحتوائية القائم على العدالة وعدم التميز بين الأفراد، أدى إلى تحول مماثل في وظائف الحماية الاجتماعية لتتحول من الوظيفة الحمائية ذات الطابع الإغاثي إلى الوظيفة الحمائية ذات الطابع الوقائي التعزيزي.

فـي هـذا السـياق أطلقـت الحكومـة المصـرية فـي مـارس ٢٠١٥ أول برنـامج مشروط للدعم النقدي "تكافل وكرامة" التابع لوزارة التضامن الاجتماعي بهدف توفير الـدعم النقـدي للأسـر المصـرية الواقعـة تحـت خـط الفقـر كوسـيلة لتحقيـق الحمايـة الاجتماعية لهذه الأسر.

ويعد برنـامج "تكافل وكرامـة" برنـامجين فـي برنـامج واحد، حيث صـمم برنـامج "تكافل" باعتباره برنامج تحويلات نقدية مشروطة يوفر دخلاً لمساندة الأسر الفقيرة التـي لديها أطفال أقل من ١٨ سنة، وكانت قيمة التحويلات في البداية ٣٢٥ جنيهاً مصرياً شهرياً، مع زيادة تعتمد على عدد الأطفال ومستوى تعليمهم، حيث تم تحديد مبلغ لكل طفل شـهرياً وفقاً للمرحلـة التعليميـة التـي يوجد بهـا الطفل بحد أقصـى طفلين منذ ينـاير ٢٠١٩ بعـد أن كـان ثـلاث أطفـال فـي بدايـة تطبيـق البرنـامج ***(اللجنـة الاقتصـادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٩: ٦٠)***.

يقدم برنامج تكافل دعماً مشروطاً لدخل الأسرة يهدف إلى زيادة استهلاكها من الغذاء والحد من الفقر، وفي الوقت نفسه تشجيع الأسر على إبقاء أطفالها في المدارس وتزويدها بما يحتاج إليه من الرعاية الصحية، وبالإضافة إلى ضمان حصول الأسر الأولـى بالرعايـة علـى خـدمات التغذيـة الأساسـية يهـدف البرنـامج إلـى بنـاء رأس المـال البشري للجيل القادم وإتاحة سبيل لهم للخلاص من براثن الفقر.

والبرنـامج مشـروط بمعنـى أن الأسـر تحصـل علـى تحويـل شـهري قـدره ٣٢٥ جنيهاً مصرياً بشرط أن تلتزم بمتطلبات معينة محددة بوضوح، ومن هذه المتطلبات أن يكون كل أطفال الأسرة من سن ٦ أعوام إلى ١٨ عاماً مسجلين في المدارس بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠% من عدد أيام الدراسة، والقيام بأربع زيارات في السنة لعيادات صـحية مـن جانـب الأمهـات والأطفـال دون السادسـة مـن العمـر، والاحتفـاظ بسـجلات متابعـة نمـو الأطفـال، وحضـور جلسـات التوعيـة الغذائيـة، وتسـاعد هـذه الجلسـات علـى تشجيع الممارسات الصحية في تغذية الأطفال، والانتظام في مواعيد تطعيم الأطفال،

والرعاية قبل الولادة وبعدها للنساء، وتحصل الأسر على دعم إضافي عن كل طفل من الميلاد إلى ٦ سنوات قدره ٦٠ جنيهاً، وعن كل تلميذ في التعليم الابتدائي (٨٠ جنيهاً)، وكل طالب في المرحلة الإعدادية (١٠٠ جنيه)، وطلبة المرحلة الثانوية (١٤٠ جنيهاً)، ويغطي البرنامج ثلاثة أطفال كحد أقصى للأسرة الواحدة، ويجري تجديد اعتماد المنتفعين من البرنامج كل ثلاث سنوات، ويبلغ عدد الأسرة المقيدة في برنامج تكافل ١٩٦٢٧٨٥ (ما يعاد نحو ٨٣٤١٨٣٦ مواطناً أو ٨٧% من إجمالي الأسر المستفيدة من البرنامج.

أما "كرامة" فيعد البرنامج الثاني ضمن تكافل وكرامة الذي تم تصميمه باعتباره برنامج تحويلات نقدية غير مشروطة للفقراء من كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) وللأشخاص من ذوي الإعاقات القاسية، وقد تراوح مبلغ تحويلات كرامة من ٣٥٠ إلى ٤٥٠ جنيهاً مصرياً لكل مستفيد وفقاً لحالته ***(تقرير التنمية البشرية مصر، ٢٠٢١: ١١٣)***.

كما تم إطلاق البرنامج لأول مرة في أفقر المناطق داخل المحافظات الفقيرة في مصر على النحو التالي ***(عباس، ٢٠١٩: ٧)***:

- الموجه الأولى عام ٢٠١٥ وتشمل أفقر ١٩ منطقة في ست محافظات في صعيد مصر (سوهاج، أسيوط، الأقصر، قنا، أسوان، الجيزة).
- الموجه الثانية عام ٢٠١٦ وتشمل المناطق التي يصل معدل الفقر فيها إلى ٣٠% فأكثر.
- الموجه الثالثة عام ٢٠١٧ تشمل المناطق التي يصل معدل الفقر فيها إلى ١٧,٩% فأكثر.
- الموجه الرابعة عام ٢٠١٨ سعى البرنامج في هذه المرحلة نحو التسجيل المفتوح لكل المناطق دون تحديد معدل للفقر.

وبـرغم حداثـة تطبيـق برنـامج تكافـل وكرامـة، إلا أن التقـديرات تشـير إلـى أن إجمالي عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج قد بلغت ٣,٦ مليون أسرة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ موزعين على النحو الثاني ١,٩٢ مليون أسرة مستفيدة من برنامج تكافل و ٢٩١ ألف أسرة مستفيدة من برنامج كرامة ***(صندوق النقد العربي، ٢٠١٩: ٣٤)***.

وتشـير بيانـات بحـث الـدخل والإنفـاق والاسـتهلاك لعـام ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ إلـى انخفاض نسبة الأسر التي تعاني الفقر المدقع من ٦,٢% عام ٢٠١٧ – ٢٠١٨ إلى ٤,٥% ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ كما تراجعت أيضاً معدلات الفقر في ريف الوجه البحري من ٢٧% إلى ٢٢% عن نفس الفترة، وفي الوجه القبلي بلغت معدلات الفقر ٤٨% عام ٢٠١٩–٢٠٢٠ مقابل ٥٢% عام ٢٠١٧ – ٢٠١٨ ***(إحصاء مصر، ٢٠٢١: ٢١)***.

وبرغم المؤشرات الايجابية لمساعدات برنـامج "تكافل" علـى الأسر الفقيرة فيما يتعلق بزيادة استهلاكهم الغذائي وتحسين جودة نظامهم الغذائي وارتفاع معدلات الإنفاق الاستهلاكي بشكل عام لهذه الأسر، إلا أن هذا البرنامج لم تكن له تأثيرات واضحة فيما يتعلق بأنماط الإنفاق الأخرى، خاصـة الإنفاق علـى التعليم أو الرعايـة الصـحية، والتـي تعد من "المشروطيات" التي فرضـها البرنـامج لضـمان استمرار حصـول الأسـر الفقيـرة على مساعدات "تكافل".

(Breisinger, C. Gilligan, ElDidi, El-Enbaby, karachiwalla, Kassim, … & Petesch, 2018)

أضـفت إلـى ذلـك أن سياسـات تخفيض قيمـة الجنيـه المصـري مقابـل العمـلات الأجنبية التي تم إقرارها في نوفمبر ٢٠١٦، ضمن سياسات المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها في هذا العام، أدت إلى حدوث تأثيرات سلبية على أسعار السلع ومستويات المعيشة بشكل عام وعلى الأسر الفقيرة بشكل خاص، والتي كانت تحتاج إلى ما يقرب من ٤٣٠٠ جنيه مصري للإبقاء على معدلات إنفاقها قبل ٢٠١٦ ***(Alazzawi & Hlasny, 2019: 3)***.

وفي إطار مواجهة الحكومة المصرية لهذه التداعيات السلبية، وخاصة على الشرائح الاجتماعية الفقيرة، رفعت الحكومة المصرية مخصصات برامج الحماية الاجتماعية في موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٢٩٩,٩ مليار جنيه مقابل ١٨٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.

(The Egyptian Cabinet of Ministers Information And Decision Support Center (IDSC), 2020: 12)

غير أن التوقعات تشير إلى انخفاض دخل الأسرة الواحدة بواقع ٤٠٥ جنيهاً ٧,٥% شهرياً في المدة بين شهري إبريل ويونيو ٢٠٢٠، وانخفاض دخل الأسر الفقيرة في المدن بواقع ٢٧١ جنيهاً أو ما يعادل ٩,٧% من الدخل خلال نفس الفترة ***(ديوان وآخرون، ٢٠٢٠: ٢٦)***.

كما أنه من المتوقع أيضاً، في ضوء تراجع التحويلات الأجنبية جراء انتشار هذا الفيروس، أن تفقد الأسر المعيشية الفقيرة التي تعيش في مناطق ريفية مبلغ يتراوح ما بين ١٠٤ إلى ١٣٠ جنيه مصري لكل فرد بشكل شهري، أو نسبة تتراوح بين ١١,٥% إلى ١٤,٤% من متوسط دخل الأسر المعيشية ***(Breisinger, Latif, Raouf & Wiebelt, 2020: 3)***

كما تشير أيضاً تقارير منظمة الأغذية العالمية إلى أنه من المتوقع ارتفاع عدد الفقراء حول العالم عام ٢٠٢٠ جراء انتشار فيروس كورونا إلى ما يقرب من ١٥٠ مليون شخص، وأن يكون أكثر من ١٤٠ مليون شخص ضمن نطاق الفقر المدقع (١,٩٠ دولار مقياس خط الفقر) ***(Swinnen& McDermott, 2020: 16)***.

أضف إلى ذلك أنه من المتوقع أيضاً معاناة أكثر من ٥٠ مليون شخص، في ظل جائحة كورونا، من نقص التغذية، التي من الممكن أن يتضاعف خطرها في حال إذا ما أدت الاضطرابات في الإمدادات الغذائية العالمية بسبب الجائحة إلى نقص

الغذاء وارتفاع الأسعار في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية ***(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ٢٠٢٠: ٢١)***.

ومن هنا فقد أكدت التقارير الدولية إلى اتساع فجوة تمويل الحماية الاجتماعية بحوالي ٣٠% منذ بداية أزمة Covid-19 بسبب الحاجة المتزايدة لخدمات الرعاية الصحية وتدابير تأمين الدخل، حيث يتطلب ضمان مستوى أساسي من الأمان الاجتماعي عبر منظومة الحماية الاجتماعية استثمار إضافي يبلغ ٣٦٢,٩ مليار دولار أمريكي إضافية بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل، أما البلدان ذات الدخل الأعلى فتحتاج إلى ٧٥٠,٨ مليار دولار أمريكي سنوياً وهو ما يعادل ٥,١% و٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي لكليهما ***(الأمم المتحدة، ٢٠٢٠: ١٩)***.

وهكذا يمكن القول أن فيروس Covid-19 قد شكل عباءً إضافياً على أنظمة الحماية الاجتماعية نتيجة المستويات المرتفعة والمتصاعدة من انعدام الأمن الاقتصادي وهشاشة الأوضاع الاجتماعية للعديد من الشرائح السكانية الفقيرة، فضلاً عن التفاوتات القائمة في فرص الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية المختلفة لمواجهة التداعيات السلبية لفيروس Covid-19 على مستويات المعيشة.

وفي هذا الإطار قامت الحكومة المصرية بإضافة ١٠٠ ألف أسرة جديدة لبرنامج تكافل وكرامة المضارين من الجائحة، كما تقرر رفع قيمة موازنة برامج التحويلات النقدية من ١٨,٥ مليار جنيه إلى ١٩,٣ مليار جنيه ***(تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٢١: ١٣٠)***.

وتشير التقديرات إلى أن عدد المستفيدين من الدعم النقدي بكل أشكاله في عام ٢٠٢٠ ٣,٨ مليون أسرة، بعد نقل ١,٧ مليون مستفيد من معاش الضمان الاجتماعي إلى تكافل وكرامة ***(تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٢١: ١١٠)***.

إلا أنه من المتوقع أن تكون للحرب في أوكرانيا آثار اقتصادية متباينة على بلدان المنطقة العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص، حيث يتوقع أن تخسر البلدان العربية المتوسطة الدخل ٢,٣% من ناتجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢ والبلدان العربية الأقل نمواً ٠,٦%، والدول العربية المتضررة من الصراعات ٠,٥%، كما يمكن أن تتأثر أسعار صرف الجنيه المصري نتيجة تلك الأزمة، حيث يمارس ارتفاع أسعار الصرف الدولية ضغوط على الاحتياطات الدولية للبلدان المستوردة للأغذية، وبالتالي على أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار، ومن ثم فقد تم تخفيض قيمة الجنيه مقابل الدولار في إبريل ٢٠٢٢ بنسبة ١٧%، ومن المرجح أن يفاقم انخفاض قيمة العملات الوطنية إلى تضخم أسعار الأغذية والسلع والخدمات الأخرى ***(Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2020: 3-4).***

أضف إلى ذلك أيضاً أن تعطل سلاسل الإمداد الغذائية نتيجة للحرب الروسية على أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها سوف يؤدي إلى خفض إمدادات الحبوب وزيت الطهو من الاتحاد الروسي وأوكرانيا (خاصة إذا ما علمنا أن مصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم، حيث يبلغ حجم وارداتها من ١٢ إلى ١٣ مليون طن سنوياً)، وفي ظل الطلب الموسمي المتزايد على الغذاء وانخفاض الاحتياطات الغذائية، من المتوقع ارتفاع أسعار المواد الغذائية في مصر بصورة عامة بنسبة تقدر بـ ١٧% خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ ***(Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2020: 5).***

على هذا النحو تشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يصل معدل الفقر في البلدان العربية الـ ١٥ غير العضو في مجلس التعاون الخليجي إلى ٣٢%، وبالتالي سوف يزيد عدد الفقراء عام ٢٠٢٣ إلى ٣,٧ مليون شخص إضافي، كما أنه من المرجح أيضاً أن ترتفع نسبة الفقر المدقع إلى ١٦,٢% مما سيزيد عدد من يعيشون في فقر مدقع إلى ٢,٨ مليون شخص إضافي بحلول ٢٠٢٣ ***(Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2020: 6).***

من هنا تتحدد المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في رصد الأوضاع المعيشية للأسر الريفية الفقيرة في ظل الأوضاع المحلية والدولية الراهنة، والكشف عن مرونة برنامج تكافل كأحد برامج الحماية الاجتماعية الحكومية في الاستجابة لهذه الأوضاع لتعزيز قدرة هذه الأسر على المواجهة والتعافي من الآثار السلبية المترتبة على مستويات معيشتهم.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة للتعرف على دور برنامج تكافل كأحد برامج الحماية الاجتماعية في تعزيز قدرة الأسر الريفية الفقيرة على المواجهة والتعافي من الآثار السلبية على مستويات معيشتهم نتيجة أزمة فيروس كورونا Covid-19 والحرب الروسية الأوكرانية.

انطلاقاً من هذا الهدف الرئيس يمكن تحديد مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على الأوضاع المعيشية للأسر الريفية الفقيرة المستفيدة من مساعدات برنامج تكافل في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

٢- التعرف على تأثير المساعدات المقدمة للأسر الريفية الفقيرة المسجلة ضمن برنامج تكافل، في تعزيز قدرتها على مواجهة الآثار السلبية للأوضاع الاقتصادية الراهنة على مستويات معيشتهم.

٣- رصد المعوقات التي تعوق استمرار الأسر الريفية الفقيرة من الاستفادة من المساعدات المقدمة لهم ضمن برنامج تكافل.

٤- المساهمة في طرح تصور مستقبلي يساعد في أن تكون أنظمة الحماية الاجتماعية بشكل عام وبرنامج تكافل بشكل خاص، أكثر مرونة في تعزيز قدرة الأسر الريفية الفقيرة على مواجهة الأزمات المحتملة والتعافي منها.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

انطلاقاً من الأهداف السابقة، فإن ثمة مجموعة من التساؤلات تمثل إجاباتها تحقيقاً لتلك الأهداف:

١- ما الأوضاع المعيشية للأسر الريفية الفقيرة المستفيدة من مساعدات برنامج تكافل؟

٢- ما آليات تكيف الأسر الريفية الفقيرة المستفيدة من مساعدات برنامج تكافل مع أوضاع الفقر؟

٣- ما أسباب التقديم للحصول على مساعدات برنامج تكافل؟

٤- ما دور المساعدات النقدية لبرنامج "تكافل" في توفير الحماية الاجتماعية للأسر الريفية الفقيرة المستفيدة من مساعدات تكافل؟

٥- ما المعوقات التي تعوق الأسر الريفية الفقيرة للاستفادة من مساعدات تكافل؟

٦- ما مقترحات تطوير أداء برنامج تكافل؟

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة الراهنة أهمية متزايدة سواء على الصعيد المعرفي بالنسبة للمتخصصين في سوسيولوجيا التنمية أو على الصعيد المجتمعي في ظل الأزمات الدولية التي يمر بها عالمنا المعاصر والتي شكلت تهديداً واضحاً للوجود الإنساني وقدرته على البقاء، وخاصة تلك المتعلقة بفيروس كورونا المستجد Covid-19 أو الحرب الروسية الأوكرانية وأيضاً التغيرات المناخية التي تنذر بأوضاع معيشية صعبة قد لا يجد فيها الفقراء مفراً سوى اللجوء لأنظمة الحماية الاجتماعية في بلادهم طلباً للحماية والبقاء.

على هذا النحو تنحصر أهمية هذه الدراسة في مستويين:

- **المستوى المعرفي:** بات واضحاً أن موضوع الحماية الاجتماعية أصبح في الوقت الراهن أحد الموضوعات الهامة في مجال سوسيولوجيا التنمية التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الأطر النظرية المتاحة داخل هذا التخصص لطرح مقاربات نظرية جديدة تكون قادرة على فهم قضايا "التنمية الاحتوائية" بشكل عام و الحماية الاجتماعية بشكل خاص.

- **المستوى المجتمعي:** تتصاعد الأهمية المجتمعية لدراسة نظم الحماية الاجتماعية بشكل عام وبرنامج تكافل وكرامة بشكل خاص في الوقت الراهن لعدة اعتبارات منها:

١- مرور المجتمع المصري بعدة أزمات كانت لها تداعيات سلبية على الأوضاع المعيشية بشكل عام وعلى الأوضاع المعيشية للفقراء بشكل خاص، بدءً من تطبيق المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦، أزمة فيروس كورونا Covid-19 الحرب الروسية الأوكرانية وأخيراً التغيرات المناخية الراهنة التي تنذر بتداعيات سلبية على قدرة الدولة للوفاء بالتزاماتها تجاه الفئات الفقيرة والمحتاجة وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٢- الحاجة إلى تقييم برامج الحماية الاجتماعية بشكل عام وبرنامج تكافل بشكل خاص، في تحقيق الاستهداف الأمثل للفئات الاجتماعية الأشد فقراً.

٣- الحاجة إلى تقييم الأثر المتحقق من المساعدات النقدية المقدمة من خلال برنامج تكافل في تعزيز قدرة الفقراء على مواجهة التحديات المعيشية في ظل الأوضاع الراهنة.

٤- طرح مجموعة من التوصيات يمكن لها أن تساعد في إعادة بناء أنظمة حماية اجتماعية قادرة على الصمود في مواجهة الأزمات وتتمتع بقدرات وإمكانات تؤهلها للاستجابة للأزمات القائمة والمحتملة.

خامساً: المدخل النظري للدراسة:

انطلق الباحث في صياغة إطاره التصوري لموضوع هذه الدراسة من عدة مداخل نظرية يمكن لها أن تساعد في فهم وتفسير قضاياها النظرية ونتائجها الميدانية وطرح رؤاها المستقبلية.

١- مدخل إشباع الاحتياجات الأساسية:

يعد إبراهام ماسلو Abraham H. Maslow أحد أهم العلماء في هذا الاتجاه، حيث قدم تصوراً قائم على تحديد عدد من الحاجات الأساسية أطلق عليها هرم الحاجات Hierarchy of Needs، تلك الحاجات التي يعمل الأفراد على إشباعها.

من هنا يصف "ماسلو" دوافع الأشخاص باعتبارها نوع من القصور الذاتي الذي يهدف إلى إشباع عدد من الاحتياجات المختلفة، إلا أن هذه الاحتياجات ليست على نفس القدر من الأهمية في كل الأوقات، مما يدفع إلى ترتيب هذه الاحتياجات في شكل هرمي وفقاً لمستوى الإشباع المتحقق لها الذي يحدث بشكل تصاعدي من الاحتياج الأقل إلى الاحتياج الأعلى ***(Maslow, 1987: 97-99)***.

وهكذا يقسم "ماسلو" الاحتياجات الإنسانية إلى خمس مستويات مرتبة بشكل تصاعدي، تبدأ بالحاجات الفسيولوجية Physiological needs وتشمل الحاجة إلى الطعام والشراب والهواء... الخ، ثم الحاجة إلى الأمان Safety need سواء الأمان المعنوي أو النفسي أو الجسدي، الحاجة الاجتماعية Social Needs وتشمل الحاجة للتفاعل مع الآخرين والشعور بمحبتهم، الحاجة إلى التقدير Esteem need وتشمل الحاجة إلى الشعور باحترام الآخرين وتقدير الذات، وأخيراً تأتي الحاجة إلى تحقيق الذات Self-Actualization needs على قمة الهرم وتعني حاجة الأفراد إلى تحقيق أمالهم والوصول إلى الأوضاع المرغوبة بالاعتماد على قدراتهم ومواهبهم الذاتية ***(Biohowiak, 2012)***.

ومن هنا يعالج ماسلو الشعور بالحرمان من زاوية عدم قدرة الأفراد على إشباع احتياجاتهم التي تم ترتيبها بشكل تصاعدي، الأمر الذي يعاني أن فشل الأفراد في إشباع واحدة من هذه المستويات الخمسة يعني عدم قدرتهم على الانتقال إلى المستويات الأعلى من الإشباع.

على هذا النحو يشكل الحرمان أو العجز وفق هذا النموذج النظري نوع من الخلل الوظيفي نتيجة عجز الأفراد عن إشباع احتياجاتهم الأساسية من خلال القيام بأنماط معينة من السلوك تهدف للوصول إلى هذه الحاجات ومحاولة إشباعها ***(Geller, L, 1982: 56 -73).***

ولكن على الرغم من أهمية هذا المدخل النظري في تحديد الاحتياجات الأساسية التي يحتاج الإنسان لإشباعها، وأيضاً أولوية هذه الاحتياجات، إلا أن هذا المدخل أهمل النظر في المعوقات التي يمكن أن تعوق إشباع هذه الاحتياجات سواء ما يتعلق بقصور القدرات الفردية أو قصور الموارد المتاحة في البيئة، كما أهمل هذا المدخل فكرة تباين وعي الأفراد بهذه الاحتياجات وقدرتهم على ترتيب هذه الاحتياجات وبالتالي طرق إشباعها.

٢- مدخل الجودة الاجتماعية Social Quality:

ينطلق مدخل الجودة الاجتماعية من تصور نظري قائم على تقييم السياسات الاجتماعية من خلال فهم طبيعة التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع من أجل الكشف عن القدر الذي يشارك من خلاله هؤلاء الأفراد في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ظل أوضاع تعزز من قدراتهم، ليتمكنوا من إشباع حاجاتهم ***(Walker, 2009: 21).***

على هذا النحو تضع نظرية الجودة الاجتماعية مقياساً لتحديد مستوى الجودة الاجتماعية للمواطنين ينقسم إلى ثلاث مجموعات من العوامل***(Phillips, 2011: 80)***:

١- العوامل الشرطية، التي تتعلق بالجوانب الموضوعية للجودة الاجتماعية وتضم الأمن الاجتماعي – الاقتصادي، الاندماج الاجتماعي، التماسك الاجتماعي والتمكين الاجتماعي.

٢- العوامل المؤسسية، التي تتعلق بالجوانب الذاتية وتشمل الأمن الشخصي، التقدير الاجتماعي، المسئولية الاجتماعية والمهارات الشخصية.

٣- العوامل المعيارية، التي تتضمن العدالة الاجتماعية، التضامن الاجتماعي، المواطنة والكرامة الإنسانية.

وبالتالي فإن المجتمعات التي تحقق مستويات أعلى وفق مقياس الجودة الاجتماعية، هي تلك المجتمعات التي تضمن لأفرادها تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والتخلص من كل صور الحرمان المادي والفقر والحصول على فرص مناسبة للتعليم والرعاية الصحية وترتيبات ملائمة للحماية الاجتماعية، أما المجتمعات التي تفتقد لهذه المؤشرات فتأتي في مستوى أدنى وفق هذا المقياس ***(Yanhui& Ziyu , 2017: 90)***.

على الرغم من أهمية مدخل الجودة الاجتماعية في طرح مجموعة من المؤشرات يمكن أن تساعد في رصد مؤشرات جودة الحياة الاجتماعية للأسر الفقيرة،إلا أن هذا المدخل نظر إلى جودة الحياة الاجتماعية باعتبارها تعكس مجموعة من المؤشرات الثابتة دون الاهتمام بما يمكن أن تتعرض له المجتمعات من أزمات ومخاطر تلزمها بتبني رؤية مجتمعية مرنة للتعامل مع هذه الأزمات والمخاطر مما يفقد هذه المؤشرات أهميتها لقياس جودة الحياة الاجتماعية في ظل المخاطر والأزمات التي يمكن أن تتعرض لها الدول.

٣- مدخل المرونة الاجتماعية Social Resilience Approach:

يمثل منظور المرونة الاجتماعية أحد المداخل النظرية الهامة التي ارتبطت بالحديث عن التنمية المستدامة، وكيف يمكن تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود في مواجهة المخاطر التي تمر بها.

في هذا السياق يطرح بعض العلماء مفهوم المرونة Resilience باعتبارها قائمة على بعدين، الأول، المرونة الاستيعابية التي تعني قدرة النظام الاقتصادي على مواجهة الصدمات الخارجية، والمرونة التكيفية، التي تشير إلى قدرة هذا النظام على استخدام تدابير وجهود إضافية للتعافي من الأزمات وفق منظور قائم على الإبداع والابتكار ***(Rose& Krausmann, 2013: 74)***

بينما يرى آخرون أن المرونة الاجتماعية تتشكل من ثلاث عناصر، الأول يشير إلى حجم الاضطراب أو المخاطر التي يمكن للنظام أن يمتصها ويستوعبها دون أن يتغير، الثاني، الدرجة التي يمكن للنظام من خلالها أن يكون قادر على التنظيم الذاتي، الثالث، قدرة هذا النظام على التكيف مع هذه الاضطرابات والتعلم منها مستقبلاً ***(Hodbod& Adger, 2014: 227)***

على هذا النحو يمكن القول أن مرونة النظم تتحدد بمدى قدرتها على التكيف للبقاء على نفس حالتها دون تغير، وأيضاً إذا كان لدى هذه النظم القدرة على التحول بشكل محدد ومقصود إلى صور وتكوينات جديدة مرغوب الوصول إليها وتحقيقها.

وفق هذا التصور تعد المرونة المجتمعية Social Resilience أحد الآليات المجتمعية التي تزيد من القدرة على مواجهة عوامل الضعف الاجتماعي سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات والنظم، كما أنها تساعدهم على إعادة تكيفهم مع عوامل التغير البيئية ***(Adger, 2000: 348)***

وبالتالي فإن المرونة المجتمعية تتضمن ثلاث أبعاد الأول القدرة على المواجهة أو ما يمكن تسميته بالقدرة الاستيعابية التي تشير إلى القدرة على تقليل التعرض للصدمات والضغوط قبل حدوثها والتعافي منها بشكل سريع عند التعرض لها، القدرة التكيفية التي تتضمن تبني اختيارات عقلانية قائمة على التعلم من الخبرات السابقة و تساعد على الوقاية من المخاطر وتوقعها في المستقبل، والقدرة التحويلية التي تعني القدرة على الوصول إلى الأصول وصياغة المؤسسات التي تساعد على تعزيز رفاهية الأفراد وتعزيز استدامة قوى المجتمع في مواجهة الأزمات المستقبلية ***(Yanakiev, Dimov & Bachvarov , 2018: 80)***

ولكن على الرغم من أن هذه الجوانب الثلاثة للمرونة تشكل آليات لمواجهة الصدمات والمخاطر، إلا أن الانتقال بين هذه الجوانب الثلاث يعتمد على درجة خطورة وشدة الصدمة، فكلما انخفضت درجة الكارثة ارتبط ذلك بازدياد القدرة على الاحتمال والمقاومة بكفاءة وفاعلية – أي ممارسة الاستجابة الاستيعابية، أما في حالة التغييرات الكبيرة التي تتجاوز قدرات أفراد المجتمع، فيتم الانتقال إلى الاستجابة التكيفية التي تتضمن إجراء تعديلات في طبيعة النظام تشمل إدخال متغيرات جديدة واستبعاد أخرى ***(Béné, Wood, Newsham & Davies, 2012: 21-22)***

أما على مستوى الأفراد نجد أن الاختيار التكيفي يشير إلى لجوء الأفراد في مواجهة الأزمات والكوارث إلى تعديل تطلعاتهم وتوقعاتهم وأنماطهم الاستهلاكية للتكيف مع التدهور الذي أصاب مستويات معيشتهم، وقد يتطلب هذا التعديل استبدال أنماط معيشية قائمة بأنماط أخرى أقل جودة من أجل التكيف مع هذه الأوضاع الجديدة ***(Béné, et al., 2012).***

هكذا يتضح أن هذا المدخل يؤكد على أهمية الرؤية التفاعلية بين ما يتعرض له الأفراد أو النظم من مخاطر وبين القدرة على الصمود التي تكون محددة بالسياق

والوقت الذي توجد فيه ***(Herrman, Stewart, Diaz-Granados, Berger, Jackson& Yuen, 2011: 260)***

على هذا النحو يشكل مدخل المرونة الاجتماعية Social Resilience بما يطرحه من استجابات في مواجهة المخاطر والأزمات، إطاراً نظرياً وأمبيريقياً ملائماً، يمكن من خلاله قياس قدرة أنظمة الحماية الاجتماعية الواعية بالمخاطر والمستجيبة للأزمات، على تعزيز مرونة الأسر الفقيرة لاستيعاب أو التكيف مع المخاطر والأزمات، من خلال ما تطرحه هذه البرامج من صور متنوعة من الإعانات والمساعدات النقدية أو العينية للتخفيف من تأثير هذه الأزمات والمخاطر، أو تجنب الحرمان الشديد عن طريق منع فقدان الدخل والأصول المملوكة أو تعزيز قدرات هؤلاء الذين يعيشون في فقر لتمكين أنفسهم.

سادساً: مفاهيم الدراسة:

يمثل السرد المفاهيمي لمفاهيم الدراسة، أحد الجوانب النظرية الهامة في البحث الاجتماعي، حيث يساعد هذا السرد في تجنب غموض المفاهيم واستجلاء أبعادها وكشف تجلياتها في الواقع الأمبيريقي، على هذا النحو تنطلق الدراسة الراهنة من المفاهيم التالية:

١- الحماية الاجتماعية Social protection:

يعد مفهوم الحماية الاجتماعية من المفاهيم التي شاع استخدامها وتنوعت تعريفاتها ما بين تضييق هذا المفهوم ليقتصر على مجموعة من المساعدات الاجتماعية التي تستهدف الفقراء، إلى توسيعه ليشمل بجانب تقديم المساعدات الاجتماعية، القدرة على إدارة المخاطر الاجتماعية والتمكين وتحقيق الأمن الاجتماعي – الاقتصادي.

في هذا السياق عرفت منظمة العمل الدولية الحماية الاجتماعية باعتبارها "مجموعة من التدابير العامة التي يوفرها المجتمع لأعضائه بغرض حمايتهم من

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير المقبولة، التي تنجم عن انخفاض أو انقطاع الدخل الذي يحصلون عليه من عملهم نتيجة (للمرض أو العجز أو الشيخوخة أو إصابات العمل... الخ)، وأيضاً توفير الرعاية الصحية وغيره من المزايا للأسر التي لديها أطفال" ***(Holmes & Lwanga-Ntale, 2012: 13)***

كما طرحت منظمة العمل الدولية التوصية رقم (٢٠٢) لسنة ٢٠١٢ الخاصة باعتماد أرضيات أو حدود دنيا وطنية للحماية الاجتماعية، التي تضمنت مجموعة من الإرشادات للدول بشأن الطرق الكفيلة بتوسيع نطاق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية التي تتفق مع الظروف الوطنية، على أن تتضمن تلك الحدود أربعة ضمانات أساسية، (أ) الحصول على مجموعة من السلع والخدمات، تشمل الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية الأمومة. (ب) توفير أمن الدخل الأساسي للأطفال، وتوفير الحصول على التغذية والرعاية وأي سلع وخدمات ضرورية أخرى، (جـ) توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل غير القادرين على كسب دخل كاف لاسيما في حالة المرض والبطالة والأمومة والإعانة، (د) توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص المسنين ***(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٢٠: ٧٨)***.

يتضح من ذلك أن تصور منظمة العمل الدولية (ILO) للحماية الاجتماعية يقوم على النظر إليها باعتبارها تشكل حق من حقوق الإنسان ضمن حقوقه الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي على المجتمع الوفاء بها وإشباعها.

كما يطرح البنك الدولي منظوراً للحماية الاجتماعية باعتبارها تمثل أفضل الاستجابات المجتمعية لإدارة المخاطر الاجتماعية ومواجهة الأوضاع غير المستقرة، بهدف التخفيف من حدة الفقر وبما يسمح للضعفاء بالاستثمار ومراكمة أصولها والهروب من حالة الفقر ***(Brunori & O'Reilly, 2010: 3)***.

ويعرف المجلس المشترك بين الوكالات الحماية الاجتماعية باعتبارها "مجموعة السياسات والبرامج التي تهدف إلى حماية جميع الناس من الفقر والضعف والإقصاء الاجتماعي، ومنع حدوثها طوال دورات حياتهم مع التركيز على الفئات الضعيفة، ويمكن توفير الحماية الاجتماعية نقداً أو بشكل عيني من خلال مخططات غير قائمة على الاشتراكات وتوفير مزايا شاملة أو مصنفة أو موجهة للفقر مثل المساعدة الاجتماعية والخطط القائمة على الاشتراكات والتأمين الاجتماعي بشكل عام وبناء رأس المال البشري والأصول الإنتاجية والنفاذ إلى الوظائف"***(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي (الفاو)،٢٠٢٢:١).***

يتضح من ذلك أن الحماية الاجتماعية تتعامل مع كل صور الحرمان المطلق وحالات الضعف التي يعاني منها الفقراء، وكذلك حاجة غير الفقراء للأمن في مواجهة الصدمات أو الاحتياجات الخاصة في مراحل دورة حياتهم المختلفة، وبالتالي تتضمن الحماية الاجتماعية نمطين من الاستجابة المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي ***(Norton, Conway& Foster, 2001: 21)***

كما يعرف الاتحاد الأفريقي The African Union الحماية الاجتماعية باعتبارها "مجموعة التدابير العامة الممولة من الحكومة التي تقدم الدعم لجميع المواطنين وتساعد الأفراد والأسر والمجتمعات على إدارة المخاطر بشكل أفضل ومشاركتهم في جميع مجالات الحياة ***(Holmes & Lwanga-Ntale, 2012: 3)***.

على هذا النحو يمكن النظر إلى الحماية الاجتماعية باعتبارها مجموعة من الإجراءات الحكومية التي يتم إعدادها بهدف دعم قدرة الأفراد على مواجهة المخاطر وتقليل معدلات الضعف والهشاشة الاجتماعية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الحيوية كالتعلم والرعاية الصحية ومياه الشرب والصرف الصحي، بالإضافة إلى تلك البرامج المتعلقة بسوق العمل ***(Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA),2020:5)***

كما تعرف الحماية الاجتماعية باعتبارها "مجموعة البرامج العامة والخاصة التي يتبناها المجتمع لمواجهة عدم توفر الدخل أو انقطاعه المفاجئ، وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية للسكان وفقاً لاحتياجاتهم، وبما يساعد في تنمية المجتمعات الإنسانية والحد من مشكلة الفقر" ***(Economic and Social Council, 2001: 3)***.

هكذا يتضح تعدد وتنوع أدوار الحماية الاجتماعية حيث تمارس أدوار وقائية عن طريق توفير المصادر النقدية أو العينية للوصول إلى الغذاء والتخفيف من تأثير الصدمات وتجنب الحرمان الشديد، وأدوار تعزيزية من خلال الدعم المباشر للاستثمار في الموارد البشرية (الصحة – التعليم – تنمية المهارات) و أدوار تحويلية من خلال إعادة توجيه الاهتمام بالفقراء إلى ما بعد البقاء على قيد الحياة إلى الاستثمار في المستقبل عن طريق العمل على تغيير علاقات القوة داخل الأسرة وتعزيز قدرات الذين يعيشون في فقر من أجل تمكينهم ***(Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2017: 5)***.

من هنا يمكن اعتبار أن للحماية الاجتماعية ثلاث أبعاد:

- **الأول:** مستويات الحرمان والضعف (نسبي – مطلق) غير المقبولة التي تسعى برامج الحماية الاجتماعية للاستجابة لها ومعالجتها.
- **الثاني:** صور الضعف والمخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد والجماعات داخل مجتمعاتهم.
- **الثالث:** أشكال الاستجابة المجتمعية – حكومية، أهلية – التي تم إقرارها للتخفيف من الصدمات والمخاطر التي تتعرض لها الفئات الفقيرة والهشة.

فـي ضـوء ذلـك يعـرف الباحـث الحمايـة الاجتماعيـة "باعتبارهـا مجموعـة التحـويلات النقديـة المشـروطة المقدمـة مـن خـلال وزارة التضـامن الاجتمـاعي ضـمن برنـامج تكافـل التـي تهـدف إلـى تعزيـز قـدرة الأسـر الفقيـرة علـى مواجهـة الصـعوبات المعيشية والارتقاء بالمستويات الصحية والتعليمية لها عن طريق تقديم مساعدات نقدية مشروطة لهذه الأسر التي لديها أطفال أقل من (١٨) سنة وبحد أقصى طفلين لكل أسرة".

مفهوم الفقر Poverty:

يعـد مفهـوم الفقـر Poverty مـن المفـاهيم الإشـكالية فـي مجـال علـم الاجتمـاع بشـكل عـام وعلـم اجتمـاع التنميـة بشـكل خـاص، بوصـفه حقـلاً للتجـاذب والاخـتلاف سـواء علـى مسـتوى مقاربـة المفهـوم وتجريداتـه النظريـة، أو علـى مسـتوى مـا يحملـه مـن طـابع تـاريخي واجتمـاعي ومـؤثرات ثقافيـة وسياسـية واقتصـادية، الأمـر الـذي يجعـل الحـديث عـن الفقـر باعتبـاره مفهـوم ذي طـابع ميتـافيزيقي صـالح لكـل زمـان ومكـان، أمـر غيـر مقبـول، وبالتـالي فـإن بنـاء وفهـم وتأويـل هـذا المفهـوم لا يمكـن أن يسـتقيم دون مراعـاة الشـروط التاريخيـة والاجتماعية التي يتم التعامل مع المفهوم في إطارها.

مـن هنـا يطـرح "بيير بورديـو" تصـوره لمفهـوم الفقـر باعتبـاره ظـاهرة اجتماعيـة ناتجـة عـن اسـتراتيجيات الهيمنـة فـي المجتمـع، كمـا أن أسـبابه هيكليـة يـتم إنتاجهـا وتسـويقها مؤسسـياً عبـر جميـع مصـادر الإنتـاج الأيـديولوجي، فهـو فقـر يـتم إنتاجـه اجتماعياً ***(موساوي، ٢٠٢٠، ١٨٣)***.

كما يعرف عبد الباسط عبد المعطي الفقر باعتباره "حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي من طابعه وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلي" ***(عبد المعطي، ٢٠)***.

وبصرف النظر عن هذا المنظور الذي ينطلق في فهم وتأويل الفقر من زاوية شروطه البنائية، فإن ثمة ثلاث منظورات يمكن على أساسها تقسيم تعريفات الفقر، الأول، التعريفات الموضوعية التي تحدد الفقر من خلال تحديد مستوى للدخل أو الإنفاق أو رقماً قياسياً يمثل الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء، أما المنظور الشخصي للفقر Subjective فعرف الفقر من منظور الشخص الفقير ذاته، في حين يحدد المنظور الاجتماعي للفقر Sociological الفقراء باعتبارهم الأشخاص الذين يحصلون على إعانة للرفاهية من المجتمع ويتم الاعتراف بهم رسمياً كفقراء ***(كريم، ٢٠٠٥، ١٢: ١٣)***.

في هذا السياق وضع البنك الدولي – في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ حداً للفقر العالمي يسمح له بالمقارنة بين البلدان، حيث بلغ هذا الحد في مستواه الأدنى ٢٧٥ دولار و ٣٧٠ دولار في مستواه الأعلى بالنسبة للفرد في السنة مقابل القوة الشرائية للدولار عام ١٩٨٥ ***(البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ١٩٩٠: ٤٢)***.

غير أن هذه القيمة قد تغيرت نتيجة تغير القوة الشرائية للدولار، حيث انتقلت قيمة خط الفقر الدولي من ١,٩٠ دولار للفرد يومياً (ما يعادل القوة الشرائية للدولار عام ٢٠١١)، إلى ٢,١٥ دولار أمريكي للفرد يومياً (ما يعادل القوة الشرائية للدولار عام ٢٠١٧، كما تم تعديل الحد الأعلى لقياس الفقر في البلدان المتوسطة الدخل لينتقل من ٣,٢ دولار أمريكي (ما يعادل القوة الشرائية ٢٠١١) إلى ٣,٦٥ دولار أمريكي (ما يعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١١) إلى ٦,٨٥ دولار أمريكي (تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١٧) ***(World Bank Group, 2022)***.

على هذا النحو يمكن القول أن مقاربة الفقرة وتحديد مؤشراته من منظور البنك الدولي قائم على وضع خطوط لمستويات معيشة الأفراد تحدد وفق مستويات دخولهم والتي تعكس قدرتهم على الإنفاق والاستهلاك.

بينما يطرح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر منظور للفقر" باعتباره الحالة الاجتماعية التي لا يتوفر للأفراد فيها أدنى مستويات المعيشة المتوقعة والشائعة في المكان الذي يعيشون فيه للبقاء على قيد الحياة " ***(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، ٧)***.

في ضوء ذلك تحدد بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/٢٠٢٠ خط الفقر القومي، باعتباره تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/ الأسرة، والذي بلغ وفقاً لنفس السنة ٨٥٧ جنيهاً مصرياً للفرد في الشهر و٣٢١٨ جنيهاً مصرياً لأسرة مكونة من أربعة أفراد حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الأساسية في الشهر ***(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، ٩٥)***.

كما تشير أيضاً تقديرات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى أن قيمة خط الفقر المدقع للفرد في السنة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ تبلغ ٦٦٠٤ أي ٥٥٠ جنيهاً للفرد في الشهر، وهي النسبة التي تعكس نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم عن خط الفقر الغذائي والذي يعكس تكلفة سلة سلع غذائية تنسجم مع السلوك الاستهلاكي للفقراء وتوفر السعرات الحرارية والبروتينات اللازمة لقيام الفرد بالنشاط الطبيعي ***(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، ٩٤-٩٥)***.

ولكن على الرغم من أهمية مؤشر الدخل في تعيين من هم الفقراء، إلا أن "أمارتيا صن" يعرف الفقر باعتباره حرماناً من القدرات الأساسية وليس فقط مستوى منخفض من الدخل "فقر القدرة" ***(صن، ٢٠٠٤، ١١٣)***.

على هذا النحو يطرح تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧ تعريفاً للفقر يتجاوز الافتقار إلى ما هو ضروري للرفاهية المادية ويضم أيضاً الحرمان من الفرص والخيارات التي تساعد الأفراد على أن يعيشوا حياة ممتدة وإبداعية، والتمتع بمستوى معيشي لائق في ضوء من الحرية والكرامة وتقدير الذات والآخرين ***(United Nations, 1997, 5)***.

من هنا نجد أن تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧ ينظر لمفهوم الفقر من منطلق الفقر البشري (HPI)، الذي يضع مجموعة من المؤشرات تتعلق بطول العمل والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق، باعتبارها معايير أساسية في رصد حالة الفقر في المجتمع ***(United Nations, 1997, 18)***.

أضف إلى ذلك تبني العديد من المؤسسات الدولية لمفهوم "الفقر المتعدد الأبعاد" (MPI) الذي يشير إلى نسبة الأشخاص الذين يعانون الفقر في ضوء ثلاث أبعاد وهي "الصحة والتعليم والمستوى المعيشي اللائق"، تلك الأبعاد التي يتم قياسها من خلال عشرة مؤشرات، حيث تعتبر الأسرة فقيرة في أبعاد متعددة إذا كانت تعاني من حرمان في عدد يتراوح بين اثنين وستة مؤشرات على الأقل. ***(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠، ٩٦)***

وبعد فإن الدراسة الراهنة تعتمد في تحديدها لمفهوم الفقر على المنظور الذي تبناه مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/٢٠٢٠، الذي ينظر إلى الفقر باعتباره أنه "يشير إلى الحالة الاجتماعية التي لا يتوفر فيها للأفراد أدنى مستويات المعيشة المتوقعة والشائعة من التعليم والصحة والمستوى المعيشي اللائق والتي تتحدد عند مستوى ٨٥٧ جنيهاً مصرياً للفرد في الشهر باعتبارها تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية، أو ٣٢١٨ جنيهاً مصرياً لأسرة مكونة من أربعة أفراد حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الأساسية".

سابعاً: الدراسات السابقة:

يتسم التراث النظري حول موضوع الحماية الاجتماعية Social Protection بالتنوع والتباين، يحث اهتمت العديد من الدراسات بالتعرف على برامج الحماية الاجتماعية في إطار تناول سياسات وبرامج التنمية بشكل عام، على اعتبار أن الحماية الاجتماعية تمثل آلية هامة تعتمد عليها هذه السياسات التنموية لتحقيق الاستثمار في

رأس المال البشري، وتوفير مستويات ملائمة للحياة للفئات والشرائح الفقيرة، في حين اتجهت دراسات أخرى إلى التركيز على دراسة أحد برامج الحماية الاجتماعية، بهدف تقييم هذا البرنامج للكشف عن قدرته على مساندة الفئات الاجتماعية الفقيرة للتغلب على صعوبات المعيشة، وبيان المعوقات التي تعوق هذا البرنامج عن تأدية دوره.

اتساقاً مع هذا، فإن الباحث سوف يستعرض بعض هذا التراث النظري وفق محورين: الأول يتناول فيه عدد من الدراسات التي اهتمت بموضوع الحماية الاجتماعية بشكل عام. أما المحور الثاني فسوف يركز على الدراسات التي اهتمت ببرنامج تكافل وكرامة كأحد برامج الحماية الاجتماعية التي تسعى لتقديم الدعم النقدي لبعض الفئات والأسر الفقيرة. ثم ينهي الباحث هذا الجزء من الدراسة بتحديد موقع الدراسة الراهنة من هذا التراث النظري.

أولاً: دراسات اهتمت ببرامج الحماية الاجتماعية بشكل عام:

يشير التراث النظري لموضوع الحماية الاجتماعية إلى تنوع في زاوية الاهتمام، حيث ركزت دراسة: الضبع (٢٠١٢): "دور المأسسة في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة المعيلة: دراسة مسحية"، على الدور الذي تقوم به الدولة (المأسسة) في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للنساء الفقيرات المعيلات لأسر، من خلال التطبيق على عينة قوامها ١٣٥٠ أسرة من النساء، الفقيرات اللواتي يحصلن على مساعدات من وحدة الشئون الاجتماعية بقرية مشطا مركز طما محافظة سوهاج، وقد خلصت الدراسة إلى سلبية الدور الذي تقوم به الدولة (المأسسة) في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للنساء الفقيرات المعيلات، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة إعادة النظر في كافة برامج الرعاية الاجتماعية التي تم تقديمها، والتركيز على الفئات ذات الوضعية الخاصة كالنساء الفقيرات المعيلات لأسرة.

أمـا دراسـة: Sieverding & Selwaness (2012), Social Protection in Egypt: A policy Overview كشفت عن عجز برامج التأمين الاجتماعي عن تغطية احتياجات الأسر الفقيرة نتيجة القصور المالي لهذه البرامج، وقد أوصت بربط فوائد الحماية الاجتماعية بالمساهمة المالية للعمال لضمان الاستدامة ومرونة أسعار الفائدة على الاستقطاعات المالية من العمال بما يتماشى من مستويات التضخم والتغيرات في تكلفة المعيشة. كما أوصت أيضاً بضرورة الاستهداف الفردي للفقراء وليس الاستهداف على المستوى الأسري حتى تتحقق الفاعلية من تقديم المساعدة وبما يضمن قدر من التمكين للمرأة الأكثر ضعفاً.

كما اهتمت دراسة **المناور (٢٠١٤): اتجاهات المستفيدين من برنامج المساعدات الاجتماعية نحو الخدمات المقدمة إليهم في دولة الكويت**، بالتعرف على خصائص برنامج المساعدة الاجتماعية في دولة الكويت والكشف عن جوانب الضعف في هذا البرنامج، وقد اعتمدت هذه الدراسة على عينة عشوائية من إجمالي الأسر المستفيدة من المساعدات الاجتماعية (المالية) في المجتمع الكويتي، وقد بلغ حجم هذه العينة ١٤٥٠ مبحوثاً من المستفيدين من برنامج المساعدة الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت. وقد اعتمدت الدراسة على صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من تلك الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات الاجتماعية، وخلصت الدراسة إلى بيان الدور الإيجابي الذي يمارسه برنامج المساعدات الاجتماعية في حماية محدودي الدخل من العوز والفقر، كما بينت النتائج أيضاً سلبيات هذا البرنامج المتمثلة في اقتصار المساعدات الاجتماعية على الإعانات المالية فقط، الأمر الذي يجعل المستفيدين من هذا البرنامج مرتبطين به دائماً دون وجود فرص للاعتماد على أنفسهم في المستقبل والخروج من دائرة الفقر والعوز.

إلا أن دراسة Brzeska, Das& Fan, (2015), Social Protection for Poor, Vulnerable and Disadvantaged Groups. اهتمت بالتعرف

على الدور الذي مارسته سياسات الحماية الاجتماعية في الهند والصين أثناء عمليات التحول الاقتصادي السريع في كلا البلدين، وقد اعتمدت في ذلك على تحليل البيانات الرسمية المتاحة في هاتين الدولتين حول اتجاهات الأمن الغذائي وتقييمات الفقر من جانب تلك الفئات والشرائح المتضررة من هذه السياسات الاقتصادية الجديدة. وقد خلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية تحقيق الشمول المالي والاستهداف الحقيقي للفقراء من خلال معالجة عمليات التسجيل للفقراء وأماكن تواجدهم حتى يتحقق التوافق بين السياسات المالية وآليات استهداف الفقراء. كما أوضحت النتائج أيضاً تباين مستوى أداء برامج الحماية الاجتماعية وانحيازها لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، والحاجة إلى توجيه تركيز برامج الحماية الاجتماعية نحو الاهتمام بتغذية الأطفال الرضع وخاصة في المناطق الريفية في إطار برامج تحقيق الأمن الغذائي.

أما دراسة جبر (٢٠١٥): آليات تكيف المرأة الحضرية الفقيرة: دراسة على عينة من النساء المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية في قصبة الزرقاء. اهتمت بالتعرف على آليات تكيف المرأة الحضرية الفقيرة المستفيدة من المعونة الوطنية في قصبة الزرقاء بالأردن، لتلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرتها الأساسية، وأيضاً الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والصحية لهذه المرأة الفقيرة، وقد اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على ١٣٦ امرأة فقيرة ممن تتقاضى أسرهن معونة نقدية من صندوق المعونة الوطنية في قصبة الزرقاء. وقد بينت نتائج هذه الدراسة تنوع آليات التكيف التي تلجأ إليها المرأة الحضرية الفقيرة في مواجهة الفقر، المتمثلة في تقليل الاستهلاك، وخفض الإنفاق على عدد من الاحتياجات الأساسية. وقد أوصت الدراسة بضرورة مراعاة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية الصحية للمرأة الفقيرة عند تصميم برامج المعونة الموجهة إليهم، وأن يراعي عند تصميم هذه البرامج أن تكون مقبولة اجتماعياً.

كما اهتمت دراسة **عبد المجيد (٢٠١٦)، آليات تمكين المنظمات غير الحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة بالمناطق العشوائية** بالكشف عن الآليات التي تمكن المنظمات غير الحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة، وقد اعتمدت الدراسة على نظرية الأنساق كموجه نظري لتحليل قضاياها وتفسير نتائجها، وتم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عمدية للمنظمات غير الحكومية بمدينة الفيوم (جمعية رسالة للأعمال الخيرية، مؤسسة مصر الخير، جمعية أبو بكر الصديق، جمعية المحافظة على القرآن الكريم والرعاية الاجتماعية، جمعية الشيخ موسى). وتم سحب عينة عشوائية بلغت ٢٣٥ مفردة من أرباب الأسر الفقيرة بالمناطق العشوائية للمستفيدين من المساعدات المقدمة من هذه المنظمات الخمس غير الحكومية. وتمثلت أداة الاستبيان أداة جمع البيانات الرئيسية، التي تم تطبيقها على عدد ١٢٧ مفردة من أعضاء مجالس الإدارات والعاملين بالمنظمات غير الحكومية لعينة الدراسة، وأيضاً ٢٣٥ مفردة من المستفيدين من أرباب الأسر الفقيرة بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم. وأظهرت نتائج الدراسة تنوع أشكال المساعدة التي تقدمها هذه المنظمات للأسر الفقيرة (عيني، نقدي)، كما كشفت النتائج أيضاً عن غياب الوعي لدى أرباب تلك الأسر الفقيرة بالإجراءات التي يجب القيام بها للحصول على هذه المساعدات.

في حين اهتمت دراسة **حسن (٢٠١٦)، الحماية الاجتماعية كمؤشر لإشباع الحاجات الصحية للفقراء**، بمناقشة إسهامات التأمين الصحي باعتباره نوع من الحماية الاجتماعية الموجهة لإشباع الاحتياجات الصحية للفقراء، والتعرف على أهم المعوقات التي تحول دون استفادتهم من خدمات التأمين الصحي، وقد اعتمدت الدراسة على نظرية النسق في تفسير القضايا النظرية للدراسة، وتم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عشوائية لعدد من المنتفعين بخدمات التأمين الصحي بالعيادة الشاملة بأبو كبير بمحافظة الشرقية، وقد بلغ عددهم ٥٠ مبحوث، بالإضافة إلى عدد ٣٣ من العاملين بهذه العيادة هم جملة العاملين بها، واستخدمت الدراسة الميدانية أداة المقابلة والاستبيان

للتطبيق على العاملين بالعيادة الشاملة والمنتفعين من خدماتها. وخلصت نتائج الدراسة إلى تأكيد أهمية التأمين الصحي في توفير الحماية الاجتماعية وإشباع الاحتياجات الصحية للفقراء، كما بينت النتائج أيضاً المعوقات التي تؤثر على كفاءة خدمات التأمين الصحي في إشباع احتياجات الفقراء الصحية والتي تمثلت في تعقد الإجراءات الإدارية وضعف الموارد المالية بالإضافة لقلة الكوادر الطبية وعدم كفاية الأدوية بصيدليات التأمين الصحي. وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم المالي لهذا النمط من الحماية الاجتماعية المقدمة للفقراء، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات والتدريب الدائم للعاملين بقطاع التأمين الصحي.

بينما انطلقت دراسة **عبد الله (٢٠١٧): الحماية الاجتماعية للأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة**، من تساؤل رئيسي يتعلق بمدى فاعلية نظم الحماية الاجتماعية للأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة، وتم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عمدية بلغت ٥٧٦ من الأطفال المعرضين للخطر في منطقة مصر القديمة (دار السلام)، واعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان التي تم تطبيقها على مستويين الأولى، خاصة بالتعرف على حجم المخاطر التي يتعرض لهم الأطفال ومدى استفادتهم من خدمات الحماية الاجتماعية الحكومية، أما المستوى الثاني، فيتعلق بأسر هؤلاء الأطفال بهدف التعرف على وعي تلك الأسر بالخدمات الحكومية المقدمة للأطفال والاستفادة منها. وقد خلصت الدراسة إلى التأكيد على أن أطفال المناطق الحضرية الفقيرة بلا حماية اجتماعية، برغم أن القوانين الرسمية التي تؤكد على حمايتهم، حيث يوجد صعوبة في الوصول إلى هؤلاء الأطفال من هذه المناطق. كما أكدت الدراسة أيضاً على ضرورة اهتمام الدولة بحماية هؤلاء الأطفال ودعم أسرهم اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

كما انطلقت دراسة: Waziri, Ibrahim & Md (2020), Investigating the empirical relationship between government intervention

programs and poverty alleviation: a case of Nigeria من افتراض أساسي يتعلق بارتباط التحويلات النقدية لبرامج الحماية الاجتماعية في نيجيريا بعلاقة إيجابية بالتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للفقراء وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة احتمالية بلغت ٥٣٤ من المستفيدين ببرامج الحماية الاجتماعية في تسع مناطق بثلاث ولايات نيجيرية. وتم الاستعانة بالمنهج الكمي عن طريق أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية. وخلصت نتائج الدراسة إلى تأكيد افتراض الدراسة **الأساسي** حول الدور الإيجابي الذي قامت به برامج التحويل النقدية في الارتقاء بالمستوى المعيشي للفقراء وتعزيز مدخراتهم. كما أوضحت نتائج الدراسة أيضاً الدور الإيجابي لبرامج التحويلات النقدية في نيجيريا لدعم فرص التحاق الأطفال بالمدارس لاستكمال دراستهم، وأيضاً نمو معدلات التغذية بالنسبة لأطفال الأسر الفقيرة المستفيدة من هذه التحويلات. كما أكدت النتائج أيضاً التأثير الإيجابي لهذه التحويلات النقدية في زيادة تمكين المرأة الفقيرة في نيجيريا.

أما دراسة صادق (٢٠٢١) متطلبات برنامج الدعم النقدي المشروط لتحسين نوعية حياة الفقراء، حيث خلف الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته الدولة في الفترة الأخيرة العديد من المشكلات المرتبطة بالفئات محددة الدخل في مصر مما أدى إلى تراجع أوضاعهم وسوء معيشتهم، مما جعل الدولة تطلق العديد من برامج الحماية الاجتماعية لتلك الفئات وكان من ضمنها برنامج تكافل وكرامة الذي أنطلق تحت شعار (مصر بلا عوز) وهو برنامج للدعم النقدي المشروط الذي يستهدف الأسر الفقيرة ولديها أبناء في مراحل التعليم المختلفة، وتستهدف أيضاً فئة المعاقين والمسنين غير القادرين على العمل وليس لهم دخل ثابت والأيتام، فالحماية الاجتماعية حق أساسي من حقوق الإنسان، كما أنها تؤدي دوراً هاماً للحماية من الفقر وتخفيفه، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة الإنسان، فبرنامج تكافل هو برنامج استحقاق أسري يستهدف تقديم الدعم النقدي المشروط للأسر الفقيرة أصحاب الأطفال

حديث **الولادة** وحتى سن الـ ١٨ عام، بغرض تحقيق التنمية البشرية لهذه الأسر من خلال ضمان حصولها بشكل إلزامي على حقوق التغذية السليمة والحفاظ على صحة الأم والطفل وانتظام الأبناء في الدراسة ومحاربة التسرب التعليمي.

سعت دراسة فؤاد (٢٠٢٢) إلى التعرف على دور شبكات الأمان الاجتماعي في مجابهة الصدمات في ظل أزمة كوفيد ١٩ التي تضررت منها الكثير من الأسر وما زالت في ظل انتشار الفيروس وتحوراته المختلفة، وأضافت المزيد من الأعباء على الأسر الفقيرة مما استوجب من الدولة العمل على تطوير منظومة الحماية الاجتماعية في المجتمع بشكل عام، بجانب تطوير شبكات الأمان الاجتماعي لتستوعب هذه الأسر وتحميهم من الصدمات والأزمات، حيث ركزت الدراسة على برنامج تكافل وكرامة ودوره في استيعاب الأسر المضارة، وتخفيف حدة الفقر عليهم، والإنجازات المحققة من هذه البرامج على مستوى الحاضر أو المستقبل، توصلت الدراسة إلى وضع سيناريو اصلاحي ذو نزعة تفاؤلية لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي يستفيد من معطيات الحاضر.

ثانياً: دراسات اهتمت بإسهامات برنامج تكافل وكرامة:

ركزت العديد من الدراسات في مجال الحماية الاجتماعية حول تقييم الدور الذي يؤديه برنامج تكافل وكرامة كأحد آليات الحماية الاجتماعية الذي أقرته الحكومة المصرية عام ٢٠١٥، لتوفير المساعدة النقدية للعديد من الفئات والأسر الفقيرة.

حيث اهتمت دراسة *Breisinger et al.*, (2018), Impact Evaluation Study for Egypt's Takaful and Karama Cash. بتقييم تأثير التحويلات النقدية على الرعاية الصحية للأسر الفقيرة المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة، وتم الاعتماد على المنهج الكمي لعينة عشوائية بلغت ٦٥٤١ في ٢٢ محافظة من الأسر الفقيرة المسجلين ضمن برنامج تكافل وكرامة، وأيضاً عدد من القيادات

المحلية. وخلصت الدراسة لعدة نتائج أبرزها ارتفاع معدلات الاستهلاك بالنسبة للأسر المستفيدة بالتحويلات النقدية لتكافل وكرامة بالمقارنة بالأسر غير المستفيدة، وتحسن النمط الغذائي لتلك الأسر. كما بينت النتائج أيضاً ارتفاع معدلات إنفاق الأسر المستفيدة من تلك التحويلات النقدية لتكافل وكرامة على التعليم وارتفاع تكلفة إنفاق تلك الأسر الفقيرة على الرعاية الصحية نتيجة اللجوء إلى العيادات الخارجية وتراجع الخدمات الصحية الحكومية. كما أشارت النتائج أيضاً إلى فشل برنامج تكافل وكرامة في الوصول إلى الفئات شديدة الفقر. وقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين طريقة استهداف الفقراء، وتوفير إستراتيجية شاملة للحماية الاجتماعية تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة في مجالات التعليم والصحة، وأيضاً تحسين مستويات الشفافية في عملية اختيار المستفيدين.

أما دراسة **الدالي (٢٠١٩): آليات الحماية الاجتماعية في مصر: دراسة لبرنامج تكافل وكرامة وبنك ناصر الاجتماعي** اهتمت بقياس دور برامج وزارة التضامن الاجتماعي في تحقيق الحماية الاجتماعية من خلال قياس دور برنامج تكافل وكرامة وبنك ناصر الاجتماعي، وقد أكدت نتائج هذه الدراسة على غياب التنسيق بين برامج الحماية الاجتماعية التي تقوم بها وزارة التضامن الاجتماعي. محدودية تأثير زيادة المخصصات المالية المقدمة للأسر الفقيرة المستفيدة من مساعدات برنامج تكافل وكرامة وبنك ناصر الاجتماعي، نتيجة الارتفاع المتكرر في أسعار السلع والخدمات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى عدم الرضا عند تلك الأسر. وقد أوصت الدراسة بضرورة مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في برامج الحماية الاجتماعية.

وقد استهدفت دراسة لبن (٢٠١٩): الحماية الاجتماعية للريفين بمحافظة الشرقية (تكافل وكرامة نموذجاً)، التعرف على درجة الحماية الاجتماعية للريفيين قبل وبعد تطبيق برنامج تكافل وكرامة، من خلال اختيار عينة عشوائية بالطريقة المنتظمة

للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة بقرية الأخيوة وقرية الظواهرية التابعين لمركز الحسينية بمحافظة الشرقية. وتمثلت أدوات جمع البيانات في استمارة الاستبيان عن طريق المقابلة الشخصية لعينة الدراسة البالغة ١٥٩ مستفيد من قرية الأخيوة و ٣٢ مستفيد من قرية الظواهرية. وخلصت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية في مستوى الحماية الاجتماعية لعينة الدراسة قبل وبعد تطبيق برنامج تكافل وكرامة، وأوصت الدراسة بضرورة دمج برامج الحماية الأخرى مع برنامج تكافل وكرامة حتى يتحقق الهدف في مساعدة الأسر الفقيرة وأيضاً أهمية مراجعة أوضاع المستفيدين بشكل مستمر في ضوء التغير في أسعار السلع والخدمات حتى تتحقق الحماية الاجتماعية بشكل حقيقي.

كما هدفت دراسة: عمر (٢٠١٩)، تصور تخطيطي لتفعيل دور شبكات الآمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر: دراسة مطبقة على برنامج الدعم النقدي المشروط تكافل وكرامة بمحافظة أسيوط، الكشف عن دور تكافل وكرامة في الحد من مشكلة الفقر بمحافظة أسيوط، ومعرفة المعوقات التي تواجه هذا البرنامج، وقد بينت نتائج هذه الدراسة التي طبقت على عينة عشوائية من الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة بمحافظة أسيوط، انخفاض المستوى التعليمي لأفراد هذه الأسر مما أثر على معرفتهم بمصادر الخدمات التي يقدمها برنامج تكافل وكرامة. كما بينت النتائج أيضاً أن أغلب المستفيدين من هذا البرنامج من النساء، وأن أولوية إنفاقهم يتركز في المأكل يليه العلاج والتعليم.

وركزت دراسة أحمد (٢٠٢٠): إسهامات برنامج كرامة في تحسين نوعية الحياة للمسنين في التعرف على الدور الذي يؤديه برنامج كرامة في تحسين نوعية الحياة ذاتياً وموضوعياً للمسنين والتعرف على المعوقات التي تواجه أداء البرنامج لتحقيق هذا الهدف. وقد اعتمدت هذه الدراسة على عينة عمدية بلغت ٢٠٠ مفردة من المسنين المستفيدين من برنامج كرامة بالوحدة الاجتماعية لبندر أبو تشتت بمحافظة

قنا، وقد أظهرت النتائج الدراسة برنامج كرامة في تحسين المستوى المعيشي ونوعية الحياة بالنسبة للمسنين، وأيضاً صعوبة استخراج المستندات المطلوبة لتلقي الدعم، والذي يعد من أبرز المعوقات التي واجهت المستفيدين للحصول على المساعدات.

وتناولت دراسة عبد الجليل (٢٠٢٠) العائد الاجتماعي والاقتصادي لبرامج الحماية الاجتماعية: دراسة مطبقة على برنامج تكافل وكرامة بأسيوط حيث أكدت على أن برنامج تكافل وكرامة يهدف إلى معالجة أشكال ضعف وهشاشة الأوضاع التي تواجهها الأسر في المناطق الفقيرة، كما يلعب دوراً أساسياً في تحسين الأمن الغذائي والاقتصادي، والاجتماعي وتقليص الفقر في هذه المناطق، من هنا هدفت الدراسة إلى قياس العائد الاجتماعي لبرنامج تكافل وكرامة وذلك من خلال تحديد العائد الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي من جانب العاملين والمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، وتحديد الصعوبات التي تواجه تحقيق الاستفادة من خدمات برنامج تكافل وكرامة، ثم التوصل لأهم مقترحات زيادة فعالية برنامج تكافل وكرامة وتعتبر الدراسة الحالية من الدراسات التقويمية التي اعتمدت على منهج دراسة الحالة ومنهج المسح الاجتماعي الشامل للعاملين ببرنامج تكافل وكرامة، واستخدمت الدراسة استبيان للمستفيدين وبلغ عددهم (٣٦٢) مستفيد، واستبيان للعاملين بالبرنامج على جميع الوحدات الاجتماعية بمحافظة أسيوط وبلغ عددهم (١٨٨)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة اهتمام البرنامج بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية للفئات المستهدفة، وضرورة اهتمام المسئولين عن البرنامج بتوفير الدعم الحكومي والمجتمعي.

وتناولت دراسة السيد (٢٠٢٠) خدمات برنامج تكافل وكرامة في المجتمعات الريفية، حيث تعمل الدولة على الاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية لمساعدة الأفراد الأكثر ضعفاً ومن هذه البرامج التي تقدمها الحكومة للفئات الأكثر ضعفاً برنامج تكافل وكرامة، الذي يهدف لإيجاد شبكة حماية اجتماعية متكاملة من البرامج والمساعدات التي تهدف إلى تمكين المواطن من العيش الكريم، وتستهدف الفئات التي تعاني من

الفقر بكافة أشكاله الذي يحول دون إشباع احتياجاتهم الأساسية، وكفالة حقوق أطفالها الصحية والتعليمية، هذا بالإضافة إلى مد شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات التي ليس لديها القدرة على العمل والإنتاج، أو من لديهم عجز كلي أو إعاقة تمنعهم من العمل، فبرنامج تكافل وكرامة أحد برامج الحماية الاجتماعية ومن هنا تأتي مشكلة الدراسة في الآتي: – تحديد مستوى خدمات برنامج تكافل وكرامة في المجتمعات الريفية. – تحديد مستوى معايير العدالة الاجتماعية لخدمات برنامج تكافل وكرامة بالمجتمعات الريفية. – تحديد الصعوبات التي تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية لخدمات برنامج تكافل وكرامة في المجتمعات الريفية. – تحديد مقترحات تفعيل تحقيق العدالة الاجتماعية لخدمات برنامج تكافل وكرامة في المجتمعات الريفية. – التوصل إلى تصور تخطيطي مقترح لتفعيل تحقيق العدالة الاجتماعية لخدمات برنامج تكافل وكرامة في المجتمعات الريفية.

أما دراسة: Economic and Social Cammission for Western Asia (2020), Social Protection in Rural Egypt. خلصت لعدة نتائج أهمها أن برنامج تكافل لم يساعد في بناء رأس مال بشري لأبناء الأسر الفقيرة المستفيدة من هذا البرنامج لقلة المؤسسات التعليمية التي تقدم خدمات تعليمية جيدة في الريف وعدم رغبة هذه الأسر في إرسال أبنائهم إلى خارج قراهم، نظراً لارتفاع تكاليف الانتقال مما يشكل عبء مادي على هذه الأسر الفقيرة. كما بينت أيضاً نتائج الدراسة تسرب أبناء هذه الأسر الفقيرة من التعليم للعمل في النشاط الزراعي وخاصة أوقات الحصاد باعتبارهم يشكلون مصدر مالي للإنفاق داخل الأسرة. كما أوضحت النتائج أيضاً حاجة برنامج تكافل وكرامة إلى تدريب الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هذا البرنامج على شروط الاستفادة من خدمات البرنامج حتى يتحقق استهداف الفقراء بشكل فعلي دون إهدار للأموال، والحاجة إلى تحديث بيانات الأسر الفقيرة المستفيدة من البرنامج، بالإضافة إلى غياب الشفافية في معايير اختيار الفئات والأسر المستحقة

للمساعدة. وقد أوصت الدراسة بضرورة تكامل برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للريفيين مع سياسات الدولة الأخرى التي تستهدف تقديم المساعدات الاجتماعية.

في حين اهتمت دراسة عبد الفتاح (٢٠٢١): العائد الاجتماعي لمشروع تكافل وكرامة كمدخل لتطوير شبكات الآمان الاجتماعي بتحديد مستوى العائد الاجتماعي لبرنامج تكافل وكرامة للأسر المصرية كمدخل لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بتحسين الظروف الاجتماعية للأسر المصرية، وتحسين المستوى الصحي، وتنمية قيمة المشاركة المدنية، وأيضاً توعية الأسر المستفيدة من البرنامج بأهمية التعليم. وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عشوائية بلغت ٣٦٣ مفردة من المستفيدين من خدمات برنامج تكافل وكرامة بإدارة البدرشين الاجتماعية بمحافظة الجيزة، وتمثلت أداة جمع البيانات في استمارة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة الدراسة من الأسر المستفيدة من خدمات تكافل وكرامة بإدارة البدرشين، كما تم تطبيق دليل المقابلة على عدد من الخبراء للتعرف على تصورهم المقترح حول متطلبات تفعيل العائد الاجتماعي لمشروع تكافل وكرامة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن متوسط العائد الاجتماعي لمشروع تكافل وكرامة كان متوسطاً بالنسبة للأسر المصرية كمدخل لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي من خلال المؤشرات التي طرحتها الدراسة وسعت لقياسها. وقد قامت الدراسة بوضع تصور مقترح لتفعيل العائد الاجتماعي لمشروع تكافل وكرامة للأسر المصرية كمدخل لتطوير شبكات الآمان الاجتماعي، من خلال عدد من الأهداف الفرعية.

تناولت دراسة عبد الله (٢٠٢١) الحوكمة وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة: دراسة مطبقة بوحدة الشئون الاجتماعية ببركة غطاس، والعلاقة بين الحوكمة وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، هدفت الدراسة إلى تحديد واقع الحوكمة وتحسين سياسات الرعاية الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، اعتمدت على

الدراسة الوصفية التحليلية باستخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، طبقت على عينة طبقية من المستفيدين والمستفيدات من برنامج تكافل وكرامة والتابعين للوحدة الاجتماعية بقرية بركة غطاس التابعة لمركز أبو حمص بمحافظة البحيرة قوامها (٤٤٣) مفردة، استخدم الباحث مقياس الحوكمة من إعداده في جمع البيانات، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة قوية ومتوسطة بين الحكومة وتحسين سياسات الرعاية الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة على الأبعاد التالية المشاركة، الشفافية، المساءلة، رضا واحتياجات العملاء والتمكين، وقدمت الدراسة مجموعة من مقترحات إجرائية لتطوير وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية.

تحليل نقدي للدراسات السابقة:

تشير قراءة التراث النظري السابق لموضوع الحماية الاجتماعية لمجموعة من الملاحظات منها:

١- التركيز في فهم الحماية الاجتماعية على قياس مجموعة من مؤشرات التنمية البشرية (التعلم، الصحة، مستوى المعيشة)، وإهمال الرؤية الشمولية التي تساعد في الربط بين القدرة على تحقيق هذه المؤشرات والأوضاع البنائية للمجتمع وما يمر به من أزمات ***(جبر، ٢٠١٥، حسن، ٢٠١٦) (Sieverding & Selwaness, 2012), (Brzeska and et al. ,2015)***

٢- تركيز بعض هذه الدراسات على قياس فاعلية برامج الحماية الاجتماعية من خلال التطبيق على إحدى الفئات أو الشرائح الاجتماعية الفقيرة، دون الربط بين فاعلية أو عدم فاعلية هذه المساعدات والمستوى الاجتماعي الاقتصادي لهذه الأسر. ***(عبد الله ٢٠١٧، جبر، ٢٠١٥، أحمد ٢٠٢٠).***

٣- غلبت المعالجة الكمية في قياس فاعلية برامج الحماية الاجتماعية دون الاهتمام بإجراء معالجات كيفية لما تطرحه المؤشرات الإحصائية من دلالات ***(حسن،***

٢٠١٦)، (Waziri et al., 2019)، (Breisinger et al., 2018)، (لبن، ٢٠١٩، الدالي، ٢٠١٩).

٤- اعتماد عدد من هذه الدراسات على أطر نظرية تقليدية لفهم وتحليل إشكالية الحماية الاجتماعية، دون النظر إلى المعالجات النظرية الجديدة التي يمكن أن تساعد في فهم أكثر واقعية لواقع الحماية الاجتماعية خاصة تلك الرؤى النظرية المتعلقة بمنظور الجودة الاجتماعية والمرونة المجتمعية.

٥- ندرة الدراسات التي اهتمت بالتركيز على دور برنامج "تكافل" فقط باعتباره أحد البرامج المتضمنة في برنامج تكافل وكرامة والمخصص لتقديم المساعدة للأسر الريفية الفقيرة (Economic and Social Commission for Eastern Asia, 2020).

٦- غلبة منظور الخدمة الاجتماعية على معالجة موضوع تكافل وكرامة،وقلة الاسهامات المقدمة فى هذا الموضوع من جانب المتخصصين فى مجال علم اجتماع التنمية.

موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تحاول الدراسة الراهنة المساهمة في التراث النظري السابق حول الحماية الاجتماعية، بما يساعد في توسيع نطاق الفهم والتعامل مع هذا الموضوع من خلال:

١- قياس مدى فاعلية برنامج تكافل كأحد آليات الحماية الاجتماعية المقدمة للأسر الفقيرة في ظل ما يمر به العالم من أزمات راهنة أضافت مزيد من الأعباء على قدرة الأفراد والأسر الفقيرة على الصمود في مواجهتها (كوفيد ١٩، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على إمدادات الغذاء، التغيرات المناخية.....الخ).

٢- يسعى الباحث من خلال دراسته الراهنة للتعرف على القدرات التفسيرية لأفكار ماسلو ومدخل الجودة الاجتماعية والمرونة الاجتماعية، في فهم وتحليل موضوع الحماية الاجتماعية.

٣- يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة أيضاً إلى إجراء عدد من المقارنات بين النتائج التي سوف تصل إليها، وغيرها من نتائج الدراسات السابقة بهدف بيان ما هو ثابت ومتجدد في فهم وتحليل موضوع الحماية الاجتماعية.

٤- يحاول الباحث من خلال دراسته بيان رؤية علم اجتماع التنمية في معالجة قضايا الحماية الاجتماعية بعيدًا عن منظور الخدمة الاجتماعية الذي ركز على الجانب الإغاثى في فهم هذه الموضوعات.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(١) نوع الدراسة ومنهجها:

تصنف هذه الدراسة نوعيا من الدراسات الوصفية التحليلية، لوصف وتحليل وتفسير الأوضاع المعيشية للفقراء في القرية، وشروط الاستفادة من برنامج تكافل، وتأثير هذه المساعدات على تحسين الأوضاع المعيشية والصحية والتعليمية للأسر الفقيرة بقرية ناموا.

(٢) منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي والذي من خلاله تم الحصول على المعلومات واستقصاء الحقائق والمعلومات المتعلقة بأسباب وشروط وتأثير الاستفادة من برنامج تكافل من خلال عينة الدراسة ومن ثم تحليل تلك المعلومات (كمياً- كيفياً) وتفسيرها للوصول إلي تعميمات ذات معنى.

(٣) مجتمع الدراسة :

يعد مجتمع الدراسة ذا أهمية، ومن العناصر الرئيسة في البحث، وتمثل مجتمع الدراسة في الأسر الريفية الفقيرة المستفيدة من برنامج تكافل بقرية ناامول وهى إحدى القرى التابعة لمركز طوخ بمحافظة القليوبية. وهى تمثل قرية الباحث، وتم اختيارها لعدة أسباب هي:

أولاً: كالتزام أخلاقي من الباحث تجاه قريته للبحث في مشكلاتها ومحاولة وضع تصور لموجهة هذه المشكلات. ثانياً: لملاحظة الباحث ومعايشته للعديد من الأسر الفقيرة التي تحتاج إلى مساعدات برنامج تكافل. ثالثاً: لسهولة التطبيق على هذه الأسر باعتباره أحد أبناء القرية.

(٤) عينة الدراسة:

- تم التطبيق على المستفيدين من برنامج تكافل بقرية ناامول بمحافظة القليوبية، حيث تم الحصر الشامل لجميع المستفيدين وبلغ عددهم(٣٥٤) مستفيد.
- كما تم التطبيق على عدد (١٢) مفردة وتمثل (لجنة المسائلة المجتمعية بقرية ناامول).

(٥) أدوات جمع البيانات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام عدة أدوات؛ تمثلت في:

(أ) **استبانة** لجمع البيانات من المبحوثين والتي اشتملت على المحاور التالية:

أولاً: البيانات الأولية.

ثانياً: الأوضاع المعيشية للأسر الريفية الفقيرة المستفيدة من مساعدات برنامج تكافل.

ثالثاً: آليات تكيف الأسرة الريفية الفقيرة مع تداعيات الفقر.

رابعاً: أسباب تقديمك في برنامج تكافل.

خامساً: دور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع المعيشية للأسرة الريفية الفقيرة.

سادساً: معوقات الاستفادة من مساعدات برنامج تكافل.

سابعاً: مقترحات تطوير أداء برنامج مساعدات تكافل كما يحددها المستفيدون.

(ب) **دليل المقابلة:** تم تطبيقه على ١٢ مفردة (لجنة المسائلة المجتمعية بقرية ناموله) للتعرف على مشروطيات الحصول على مساعدات تكافل.

(٦) **حدود الدراسة:** تحددت في ثلاثة مجالات أساسية هي:

(أ) المجال المكاني:

ويقصد به النطاق المكاني لإجراء الدراسة، حيث تمثل العينة قرية ناموله بمركز طوخ. محافظة القليوبية.

(ب) المجال البشري:

يقتصر المجال البشري للدراسة على الأسر الريفية الفقيرة المقيدة ببرنامج كافل، وتم التعرف عليها من خلال كشوف المستفيدين من البرنامج.

(ج) المجال الزمني:

ويقصد به الفترة التي تم فيها جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية من مجتمع البحث حيث تم جمع البيانات الميدانية من المبحوثين خلال الفترة ٢٠٢٢/٩/١ وحتى ٢٠٢٢/١٢/٣١م.

(٧) إجراءات الصدق والثبات:

(أ) صدق المحكمين أو الظاهرى Face Validity: تم عرض صحيفة الاستبيان على (٧) محكمين من الأساتذة والأساتذة المساعدين المتخصصين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وذلك لأخذ آرائهم فيما يلي:

- مدى انتماء الأسئلة إلى محاورها.
- مدى تمثيل الأسئلة للأهداف.
- إضافة أو حذف ما يرونه مناسباً.
- تعديل أي سؤال من أسئلة صحيفة الاستبيان.

وتمت مراجعة الأسئلة بناء على ملاحظات بعض المحكمين، أسفرت تلك الخطوة عن حذف بعض الأسئلة بالإضافة إلى وضع أسئلة أخرى، وتعديل بعض الصياغات، وبذلك تم التأكد من صدق الاستمارة.

وقد روعيت جميع الملاحظات عند وضع الصورة النهائية لصحيفة الاستبيان حتى أصبحت صالحة للتطبيق، وبعد إجراء التعديلات وحساب نسب الاتفاق للأسئلة وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاتفاق} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق} \times ١٠٠}{(\text{عدد مرات الاتفاق} + \text{عدد مرات عدم الاتفاق})}$$

وأبرزت عملية التحكيم وجود اتفاق علي الأسئلة بنسبة (٨٦%)، وهو ما يؤكد على صلاحية صحيفة الاستبيان للتطبيق.

ثم تم إجراء دراسة استطلاعية على عدد(٢٠) مفردة من مجتمع الدراسة للأغراض الآتية:

- تجنيب استمارة الاستقصاء أي غموض يوجد بها من أسئلة أو صياغة غير مفهومة أو غير واضحة أمام المبحوثين.
- استكشاف الصعوبات التي قد تواجه الباحث خلال القيام بالدراسة الميدانية في صورتها الأساسية.
- التطبيق الأول للاستمارة تمهيد القياس الثبات عن طريق إعادة التطبيق.

(ب) الثبات: تم اختبار الثبات من خلال (إعادة الاختبار) حيث تم تطبيق صحيفة الاستقصاء مرتين على (٢٠) مفردة بفاصل زمني أسبوعين بين المرتين وتم حساب معامل الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون للتأكيد من مدى قابلية الأداة للتطبيق، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (١): معاملات الثبات للاستبيان

المحاور	معامل ارتباط بيرسون
المحور الأول: الأوضاع المعيشية للأسر الريفية الفقيرة المستفيدة من مساعدات برنامج تكافل	٠,٨٨١**
المحور الثاني: آليات تكيف الأسرة الريفية الفقيرة مع تداعيات الفقر	٠,٨٨٩**
المحور الثالث: أسباب تقديمك في برنامج تكافل	٠,٨٣٢**
المحور الرابع: دور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع المعيشية للأسرة الريفية الفقيرة	٠,٨١٦**
المحور الخامس: معوقات الاستفادة من مساعدات برنامج تكافل	٠,٨٤٥**
المحور السادس: مقترحات تطوير أداء برنامج مساعدات تكافل كما يحددها المستفيدون	٠,٧٩٢**

**** دال عند مستوى دلالة ٠,٠١ بدرجة الثقة ٩٩%**

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات مرتفعة ويمكن الوثوق بها، لذا سوف يتم الاعتماد على أداة الدراسة.

(٨) الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بالنسبة إلى الجانب الميداني من الدراسة وتحليل البيانات المتحصل عليها تم الاعتماد على استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) حيث استخدم في تحليل النتائج الأساليب الإحصائية الوصفية من خلال:

- استخدام الجداول التكرارات Frequency Tables والنسب المئوية.
- استخدام المتوسطات الحسابية.
- تصميم الجداول المركبة Cross tabs والتي تبين العلاقة بين المتغيرات.
- اختبار T-Test لقياس الفروق بين المتوسطات.
- استخدام معامل ارتباط بيرسون.

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

جدول رقم (٢) النوع

النوع	العدد	%
ذكور	٢٠٤	٥٧,٦
إناث	١٥٠	٤٢,٤
الإجمالي	٣٥٤	١٠٠

فيما يتعلق بالنوع تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة الذكور لتصل إلى ٥٧,٦% مقابل الإناث بنسبة ٤٢,٤%. وهو ما يؤكد على أن البرنامج يستهدف الذكور والإناث، في حالة انطباق الشروط عليهم، في إطار توفير الحماية للأسر الفقيرة، حيث كان المنتفعين وفقا لإحصاءات عام ٢٠١٨ (٢٧٠,٥٢١) أسرة يعولها ذكور، و(١,٩٩٨,٢٨٠) أسرة تعولها إناث.

جدول رقم (٣) مستوى التعليم

التعليم	العدد	%
- أمي	٤٥	١٢,٧
- يقرأ ويكتب	٥٦	١٥,٨
- أقل من المتوسط (ابتدائية – إعدادية)	٧٦	٢٤,٥
- شهادة متوسطة (شهادة الثانوية – أو ما يعادلها)	١٣٥	٣٨
- جامعي	٤٢	١١,٩
الإجمالي	**٣٥٤**	**١٠٠**

فيما يتعلق بالتعليم تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة الشهادة متوسطة (شهادة الثانوية – أو ما يعادلها) لتصل إلى ٣٨% ثم الأقل من المتوسط (ابتدائية – إعدادية) بنسبة ٢٤,٥% ثم يليهم من يقرأ ويكتب بنسبة ١٥,٨% ثم الأمي بنسبة ١٢,٧%، والجامعي بنسبة ١١,٩%. وتؤكد هذه البيانات على تنوع مستويات التعليم لعينة الدراسة، وأن البرنامج يستهدف الفقراء والفئات الأكثر احتياجاً ممن تنطبق عليهم شروط الاستفادة من المساعدات دون التقيد بمستوى تعليمي محدد. خلصت دراسة **عمر (٢٠١٩)** انخفاض المستوى التعليمي لأفراد هذه الأسر مما أثر على معرفتهم بمصادر الخدمات التي يقدمها برنامج تكافل وكرامة.

جدول رقم (٤) الحالة المهنية للعائل الأساسي للأسرة

الحالة المهنية للعائل الأساسي للأسرة	العدد	%
- أعمال زراعية	٦٨	١٩,٢
- ربة منزل	١٠٥	٢٩,٧
- أعمال تجارية	١٠٨	٣٠,٥
- أعمال خدمية	٧٣	٢٠,٦
الإجمالي	**٣٥٤**	**١٠٠**

فيما يتعلق بالحالة المهنية للعائل الأساسي للأسرة تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة الأعمال التجارية (بيع بعض منتجات الألبان أو الخضروات) لتصل إلى ٣٠,٥% يليهم ربة المنزل بنسبة ٢٩,٧% ثم الأعمال الخدمية بنسبة ٢٠,٦% وأخيرا الأعمال الزراعية بنسبة ١٩,٢%. وهو ما يشير إلى أن المستفيدين يعملون بمهن لا توفر لهم دخل مناسب يكفي متطلبات الحياة، وهو ما يمثل أحد أسباب استفادتهم من برنامج تكافل.

جدول رقم (٥) العمر

العمر	العدد	%
- من ١٨-٢٥ سنة	٦٥	١٨,٤
- من ٢٥-٣٥ سنة	١٠٥	٢٩,٧
- من ٣٥- ٥٠ سنة	٩٥	٢٦,٨
- من ٥٠-٦٠ سنة	٥٩	١٦,٧
- ٦٠سنة فأكثر	٣٠	٨,٥
الإجمالي	**٣٥٤**	**١٠٠**

فيما يتعلق بالسن تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة من يتراوح أعمارهم من ٢٥-٣٥ سنة بنسبة ٢٩,٧% يليهم من يتراوح أعمارهم من ٣٥- ٥٠ سنة بنسبة ٢٦,٨% ثم يليهم من يتراوح أعمارهم من ١٨-٢٥ سنة بنسبة ١٨,٤% من يتراوح أعمارهم من ٥٠-٦٠ سنة بنسبة ١٦,٧%، ثم ٦٠سنة فأكثر بنسبة ٨,٥%. وتوضح هذه البيانات تعدد الفئات العمرية المستفيدة من برنامج تكافل، وقلة المستفيدين من الفئات ٦٠ سنة فأكثر باعتبار أن هذه الفئات غالباً ليس لديها أبناء من الطلاب مستحقي المساعدة، كما أن هذه الفئة العمرية غالباً ما تستفيد من مساعدات برنامج كرامة والذي يستهدف الفقراء من كبار السن.

جدول رقم (٦): الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	%
- أعزب	٥٥	١٥,٥
- متزوج	١٦٥	٤٦,٦
- أرمل	٨٦	٢٤,٣
- مطلق	٤٨	١٣,٦
الإجمالي	**٣٥٤**	**١٠٠**

فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة المتزوج بنسبة ٤٦,٦% يليهم الأرمل بنسبة ٢٤,٣% ثم الأعزب بنسبة ١٥,٥% وأخيرا المطلق بنسبة ١٣,٦%، وهذه البيانات تؤكد على أن أغلب المستفيدين هم من المتزوجين الذين يعتمدن بنسبة كبيرة على مساعدات تكافل لمواجهة متطلبات المعيشة.

البيانات الاقتصادية:

جدول رقم (٧) نوع السكن

نوع السكن	العدد	%
- إيجار	١٩٥	٥٥,١
- تمليك	١٥٩	٤٤,٩
الإجمالي	**٣٥٤**	**١٠٠**

فيما يتعلق بحيازة السكن تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة من يسكنوا إيجار بنسبة ٥٥,١% مقابل من يسكنوا في تمليك بنسبة ٤٤,٩%. ولاشك أن السكن قد يمثل أهم متطلبات المعيشة، كما أن السكن قد يكون ضيق أو محدود الإمكانيات، ولا يعني السكن الملك ارتفاع المستوى الاقتصادي، فمن خلال ملاحظة ومعايشة الباحث توجد بعض المنازل الصغيرة، والسكن أحيانا بحجرة، إضافة إلى أن غالبية هذه المساكن تفتقد لمواصفات بيئية جيدة، وتفتقر للأجهزة المنزلية.

جدول رقم (٨) العائل الأساسي للأسرة

العائل الأساسي للأسرة	العدد	%
– الزوج	٨٩	٢٥,١
– الزوجة	٦٨	١٩,٢
– الزوج والزوجة معاً	١٢٥	٣٥,٣
– أحد الأبناء	٢٣	٦,٥
– أحد الأقارب	١٩	٥,٤
– أهل الخير	٣٠	٨,٥
الإجمالي	٣٥٤	١٠٠

فيما يتعلق بالعائل الأساسي للأسرة تشير البيانات الميدانية إلي ارتفاع نسبة الزوج والزوجة معاً لتصل إلى ٣٥,٣% يليها الزوج بنسبة ٢٥,١% ثم الزوجة بنسبة ١٩,٢% ثم يليها أهل الخير بنسبة ٨,٥% ثم يأتي أحد الأبناء بنسبة ٦,٥% وأخيرا أحد الأقارب بنسبة ٥,٤%. وهو ما يشير إلى تنوع عوائل الأسر المستفيدة من برنامج تكافل. غير أنه ترتفع نسبة أهل الخير وأحد الأقارب، وهو ما يؤكد على شدة الفقر لدى هذه الأسر واعتمادها بشكل كبير على المساعدات التي يقدمها الأغنياء بالقرية لتلك الأسر الفقيرة.

جدول رقم (١٠) الدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	%
– أقل من ٥٠٠ج	٥٢	١٤,٧
– من ٥٠٠–٧٠٠ج	١٦٥	٤٦,٦
– من ٧٠٠–١٠٠٠ج	١٣٧	٣٨,٧
الإجمالي	٣٥٤	١٠٠

فيما يتعلق بالدخل الشهري تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة من تراوح دخلهم من ٥٠٠-٧٠٠ج لتصل إلى ٤٦,٦% يليهم من تراوح دخلهم من ٧٠٠-١٠٠٠ج بنسبة ٣٨,٧% وأخيرا من كان دخلهم أقل من ٥٠٠ ج بنسبة ١٤,٧%، وهو ما يشير إلى انخفاض الدخل، وهو أحد شروط الاستفادة من برنامج تكافل، والملاحظ من خلال معرفة الباحث ومعايشته لأهل القرية المبالغة في انخفاض دخل الأسر خوفا من الخروج من الإعانة التي يوفرها برنامج تكافل في حالة الإقرار بارتفاع الدخل كما أن جزء من هذا الدخل من العمل الزراعي الأجير الذي تمارسه الزوجة أو أحد الأبناء بشكل كبير.

جدول رقم (١١) مصادر الدخل الشهري

مصادر الدخل الشهري	العدد	%
- عمل الزوج	٨٥	٢٤,١
- عمل الزوجة	٦٠	١٦,٩
- عمل أحد الأبناء	٢٢	٦,٢
- إعانات برنامج تكافل	٣٥٤	١٠٠
- مساعدات أهلية أو خاصة	٣٠	٨,٥
- معاش حكومي	٧٥	٢١,٢
- مدخرات	٣٢	٩,٠
الإجمالي	٣٥٤	١٠٠

فيما يتعلق بمصادر الدخل الشهري تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة إعانات برنامج تكافل بنسبة ١٠٠%، وعمل الزوج لتصل إلى ٢٤,١% يليها المعاش الحكومي بنسبة ٢١,٢% يليها عمل الزوجة بنسبة ١٦,٩% ثم تأتى المدخرات بنسبة ٩,٠% يليها المساعدات الأهلية والخاصة بنسبة ٨,٥% وأخيراً عمل أحد الأبناء بنسبة ٦,٢%. يوضح هذا الجدول أهمية مساعدات تكافل في توفير مصدر دخل شهري ثابت تعتمد عليه عينة الدراسة في توفير احتياجاتها الأساسية.

وقد أكدت المقابلات مع أعضاء لجنة المساءلة المجتمعية بالقرية على أن التسجيل ببرنامج تكافل يتطلب توفير المستندات التالية:

- صورة بطاقة الرقم القومي لزوج والزوجة.
- صورة شهادات الميلاد لأفراد الأسرة.
- صورة قسيمة الزواج / الطلاق.
- صورة شهادة الوفاة (في حالة وفاة الزوج).
- أوراق من اللجنة الطبية (في حالة العجز).
- شهادة من الجمعية الزراعية بعدم وجود حيازة زراعية.
- بطاقة التموين.
- إيصال كهرباء لآخر ثلاث شهور.

جدول رقم (١٢)

الأوضاع المعيشية للأسر الريفية الفقيرة المستفيدة من مساعدات برنامج تكافل

الأوضاع المعيشية للأسر الريفية الفقيرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١- ارتفاع الأسعار أدى إلى ضعف القدرة الشرائية.	٢,٥٩	٠,٦٣٣	٣
٢- أدت إجراءات مواجهة فيروس كورونا إلى زيادة الفقر.	٢,٦٢	٠,٦٠١	١
٣- أدى ارتفاع الأسعار إلى عدم قدرتنا على شراء ملابس جديدة في ظل الاحتياج لها.	٢,٤٩	٠,٦٨٧	٨
٤- لم يعد لدى قدرة في ظل الفقر على المشاركة في الأنشطة المجتمعية.	٢,٦٠	٠,٥٩٦	٢
٥- عدم وجود أجهزة كهربائية مناسبة.	٢,٥٦	٠,٥٧١	٦
٦- عدم توفر أثاث مناسب بالمنزل.	٢,٦٢	٠,٥٦٢	١
٧- ارتفاع القيمة الإيجارية.	٢,٥٨	٠,٦١٣	٤
٨- صعوبة دفع فواتير المياه والكهرباء.	٢,٥٦	٠,٥٧٧	٦
٩- عدم القدرة على شراء الغذاء المناسب.	٢,٤٨	٠,٦٧٠	٩

الأوضاع المعيشية للأسر الريفية الفقيرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١٠- ارتفاع السلع الغذائية أدى إلى صعوبة الحصول على أغلبها	٢,٤٩	٠,٦٤٠	٨
١١- نهتم بإشباع البطون دون اهتمام بالقيمة الغذائية للطعام.	٢,٣٨	٠,٧١٢	١٣
١٢- يؤثر الفقر على عدم القدرة على إشباع الحاجات الغذائية.	٢,٤٢	٠,٦٩٥	١٢
١٣- العائد من العمل لايكفي الطعام والشراب والتعليم.	٢,٤٣	٠,٧٣٩	١١
١٤- عدم القدرة على دفع تكاليف الخدمات الصحية.	٢,٤٥	٠,٦٨٥	١٠
١٥- عدم القدرة على دفع تكاليف العلاج.	٢,٤٨	٠,٦٩٥	٩
١٦- عدم القدرة على المتابعة الدورية أثناء الحمل.	٢,٤٩	٠,٦٤٩	٨
١٧- يؤثر الفقر على عدم قدرتنا الحصول على خدمة صحية مناسبة.	٢,٤٨	٠,٦٦٦	٩
١٨- عدم القدرة على دفع نفقات التعليم.	٢,٥٧	٠,٦٠٤	٥
١٩- عدم القدرة على دفع تكاليف الدروس الخصوصية.	٢,٥١	٠,٦٥٧	٧
٢٠- احتياج الأسرة لعمل الأبناء.	٢,٥٦	٠,٦٢٤	٦
٢١- يصعب على الأسرة شراء ملابس مناسبة للأطفال بما يماثل مع زملائهم في المدارس.	٢,٥٨	٠,٦١١	٤
٢٢- أحيانا لانستطيع دفع أجرة المواصلات لانتقال الأبناء للمدارس.	٢,٥٦	٠,٦٢٤	٦

فيما يتعلق بالأوضاع المعيشية للأسر الريفية الفقيرة المستفيدة من مساعدات برنامج تكافل تشير التحليلات الإحصائية إلى تعدد المعايير التي توضح الأوضاع المعيشية للأسر الريفية الفقيرة وتتمثل في:

- **فقر إمكانيات السكن:** العبارة (عدم توفر أثاث مناسب بالمنزل) بمتوسط ٢,٦٢ وانحراف معياري ٠,٥٦٢ حيث بساطة الأثاث المنزلي. والعبارة (عدم وجود أجهزة كهربائية مناسبة) بمتوسط ٢,٥٦ وانحراف معياري ٠,٥٧١ حيث أنه من الملاحظة تبين أن هناك العديد من الأجهزة الكهربائية الحديثة غير موجودة بالمنزل، والاكتفاء بتليفزيون قديم أو صغير، وغسالة قديمة، ومروحة ومكواة.

- **تأثير التغيرات المجتمعية على فقر الأسرة:** حيث (أدت إجراءات مواجهة فيروس كورونا إلى زيادة الفقر) بمتوسط ٢,٦٢ وانحراف معياري ٠,٦٠١ حيث تعطل العديد من المهن نتيجة الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الحكومة، وزيادة البطالة، وانخفاض الدخل في العديد من القطاعات، بالإضافة إلى تراجع القدرة الشرائية للأسر الفقيرة) بمتوسط ٢,٥٩ وانحراف معياري ٠,٦٣٣ وهو ما زاد من إفقار العديد من الأسر المصرية، ثم (ارتفاع القيمة الإيجارية) بمتوسط ٢,٥٨ وانحراف معياري ٠,٦١٣ نتيجة ارتفاع الأسعار، وهو ما أدى إلى تآكل جزء كبير من الدخل، وبالتالي زيادة الفقر. والعبارة (الارتفاع الجنوني للسلع الغذائية أدى إلى صعوبة الحصول على أغلبها) بمتوسط ٢,٤٩ وانحراف معياري ٠,٦٤٠ حيث أدى ارتفاع أسعار السلع إلى زيادة فقر الأسر.

- **ضعف القدرة على الإنفاق على التعليم:** وتمثلت في: (يصعب على الأسرة شراء ملابس مناسبة للأطفال بما يماثل مع زملائهم في المدارس) بمتوسط ٢,٥٨ وانحراف معياري ٠,٦١١ حيث أن مستوى الدخل لا يساعد على شراء هذه الملابس، العبارة (عدم القدرة على دفع نفقات التعليم) بمتوسط ٢,٥٧ وانحراف معياري ٠,٦٠٤ حيث أصبح التعليم رغم مجانيته يحتاج نفقات سواء تمثلت في شراء الحقائب أو الأدوات المدرسية، كما أنه (أحيانا لا نستطيع دفع أجرة المواصلات لانتقال الأبناء للمدارس) بمتوسط ٢,٥٦ وانحراف معياري ٦٢٤ خاصة في ظل ارتفاع أجرة المواصلات ووجود أكثر من طفل بالمدرسة، (احتياج الأسرة لعمل الأبناء) بمتوسط ٢,٥٦ وانحراف معياري ٠,٦٢٤ وهو ما يؤدي إلى عدم اهتمام الأسر بتعليم الأبناء ودفعهم للغياب والعمل لتحقيق عائد مادي يساعد في تلبية احتياجات الأسرة على الرغم من اشتراط برنامج تكافل التحاق الأبناء بالتعليم، إلا أن بعض الأسر تتحايل على ذلك لاستمرار مساعدات تكافل، والاستفادة من عمل الأبناء في الوقت ذاته، والعبارة (عدم القدرة على دفع تكاليف

الـدروس الخصوصـية) بمتوسـط ٢,٥١ وانحـراف معيـاري ٠,٦٥٧ حيـث لـم تعـد المدارس تقوم بدورها التعليمي بما يساعد على الاستغناء عن الدروس الخصوصية، وهو ما أدى إلى عجز العديد من الأسر منخفضة الدخل عن دفع هذه التكاليف وإهمال الكثير من أفراد عينة الدراسة لتعليم أبنائهم أو إرسالهم للمدارس.

- **ضعف القدرة على الإنفاق على الصحة:** واتضح ذلك من خلال العبارات الآتية: (يؤثر الفقر على عدم قدرتنا الحصول على خدمة صحية مناسبة) بمتوسط ٢,٤٨ وانحراف معياري ٠,٦٦٦ حيث أن الخدمات الصحية المجانية غالباً ما تكون سيئة للغاية، حيث لا يتم الكشف أو تقديم علاج مناسب، وقد أشارت إحدى الحالات (الحاجة زينب) إلى أن الطبيب يأخذ التشخيص من لسان المريض، ويعطي للجميع أدوية متشابهة رغم اختلاف المرض. والعبارة (عدم القدرة على دفع تكاليف العلاج) بمتوسط ٢,٤٨ وانحراف معياري ٠,٦٩٥ حيث ازدادت تكاليف العلاج في ظل ارتفاع الأسعار، وهو ما أدى إلى عجز الأسر الفقيرة على شراء العديد من أصناف العلاج، ومحاولة اللجوء لوصفات شعبية، أو اللجوء إلى الجمعية الشرعية للكشف والعلاج في المستوصف التابع لها، وقد أشارت إحدى الحالات بقولها "الشافي ربنا". ثم العبارة (عدم القدرة على المتابعة الدورية أثناء الحمل) بمتوسط ٢.٤٩ وانحراف معياري ٠,٦٤٩ تتطلب متابعة الحمل نفقات قد تعجز عنها المرأة الفقيرة، حيث أجهزة السونار في الوحدات الصحية معطلة أو لم يتم تطويرها من سنوات طويلة، ناهيك عن أسلوب المعاملة السيء، وعدم النظافة. وهو ما يؤدي إلى اللجوء للعيادات الخاصة الأمر الذي يضاعف المعاناة الاقتصادية على هذه الأسر الفقيرة أساساً. تليها العبارة (عدم القدرة على دفع تكاليف الخدمات الصحية) بمتوسط ٢,٤٥ وانحراف معياري ٠,٦٨٥

- **الفقر الغذائي للأسر:** ويتضح في (عدم القدرة على شراء الغذاء المناسب) بمتوسط ٢,٤٨ وانحراف معياري ٠,٦٧٠ وذلك في ظل ارتفاع أسعار الغذاء وعدم توفر

الدخل المناسب بما يتناسب مع ارتفاع أسعار السلع. والعبارة (العائد من العمل لايكفي الطعام والشراب والتعليم) بمتوسط ٢,٤٣ وانحراف معياري ٠,٧٣٩ بالإضافة إلى أن الكثير من هذه الأسر توقفت لديها مصادر الدخل الإضافية التي كانت تحصل عليها من العمل غير المنظم وذلك في فترة العزل الصحي أثناء انتشار وباء كورونا مما ضاعف من حجم المعاناة الاقتصادية لهذه الأسر، وذلك في ظل ارتفاع الأسعار. ثم العبارة (يؤثر الفقر على عدم القدرة على إشباع الحاجات الغذائية) بمتوسط ٢,٤٢ وانحراف معياري ٠,٦٩٥ العبارة (نهتم بإشباع البطون دون اهتمام بالقيمة الغذائية للطعام) بمتوسط ٢,٣٨ وانحراف معياري ٠,٧١٢ حيث يتم شراء أغذية منخفضة القيمة الغذائية لإشباع البطون. **ووفقا لمدخل إشباع الاحتياجات الأساسية** لماسلو فإن عدم قدرة الأفراد على إشباع احتياجاتهم التي تم ترتيبها بشكل تصاعدي يعني أن هؤلاء الأشخاص يعانون الحرمان، كما أنهم يلجئون إلى البحث عن بدائل غذائية أقل تكلفة كنوع من الاستجابة التكيفية وفق رؤية مدخل المرونة الاجتماعية.

- **عدم القدرة على دفع الخدمات وتلبية العديد من الاحتياجات:** حيث (صعوبة دفع فواتير المياه والكهرباء) بمتوسط ٢,٥٦ وانحراف معياري ٠,٥٧٧ إلى اللجوء للمساعدات سواء من المؤسسات الخيرية أو من الأفراد أو من برنامج تكافل (حكومة) إضافة إلى أنه (أدى ارتفاع الأسعار إلى عدم قدرتنا على شراء ملابس جديدة في ظل الاحتياج لها) بمتوسط ٢,٤٩ وانحراف معياري ٠,٦٨٧ كما أدى هذا الارتفاع في الأسعار إلى ضعف القدرة على المشاركة المجتمعية (لم يعد لدي قدرة في ظل الفقر على المشاركة في الأنشطة المجتمعية) بمتوسط ٢,٦٠ وانحراف معياري ٠,٥٩٦ الأمر الذي يمكن تفسيره من زاوية مدخل الجودة الاجتماعية في ضوء ارتباط مشاركة الأفراد في الأنشطة الاجتماعية بالقدر الذي يحققونه من مستويات الأمن الاجتماعي – الاقتصادي.

كما يؤكد **أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية** أن برنامج تكافل يستهدف الأسر الأشد فقراً في القرية، خاصة الأسر التي تتكون من أطفال حتى سن ١٨ سنة، والأرامل والمطلقات، والأسر التي هجرها عائلها أو عائلها مسجون.

جدول رقم (١٣)

آليات تكيف الأسرة الريفية الفقيرة مع أوضاع الفقر

آليات تكيف الأسرة الريفية الفقيرة مع تداعيات الفقر:	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١- تقليل الإنفاق على متطلبات تعليم الأبناء.	٢.٣٥	٠,٦٨٢	٨
٢- تقليل الإنفاق على الجوانب الصحية للأسرة.	٢.٣٩	٠,٧٠٦	٦
٣- عدم تعليم بعض الأبناء.	٢.٤٤	٠,٦٥٤	٢
٤- الاعتماد على أنواع أرخص من الغذاء.	٢.٤٦	٠,٦٨٦	١
٥- تقليل نسب استهلاك اللحوم والأسماك والدواجن.	٢.٤٣	٠,٦٧١	٣
٦- الاقتراض من الغير.	٢.٤٠	٠,٦٧٥	٥
٧- الشراء بالأجل.	٢.٤٢	٠,٦٨٢	٤
٨- اللجوء لبعض المدخرات للمساعدة في الانفاق على الأسرة.	٢.٣٨	٠,٦٩٧	٧
٩- الاعتماد على المساعدات الحكومية.	٢.٣٣	٠,٧٦٨	٩
١٠- الاعتماد على مساعدات تكافل.	٢.٤٠	٠,٦٨٤	٥
١١- اعتمد على مساعدات لجان الزكاة.	٢.٣٩	٠,٦٦٩	٦

فيما يتعلق بآليات تكيف الأسرة الريفية الفقيرة مع تداعيات الفقر تشير التحليلات الإحصائية إلى تعدد هذه الآليات وتتمثل في:

- **آليات تتعلق بالغذاء:** (الاعتماد على أنواع أرخص من الغذاء) بمتوسط ٢,٤٦ وانحراف معياري ٠,٦٨٦ وقد تكون هذه الأنواع منخفضة القيمة الغذائية، وهو ما يرتبط بأسلوب ملء البطون، دون النظر لمعايير الغذاء الصحي المتكامل. واتضح في العبارة (تقليل نسب استهلاك اللحوم والأسماك والدواجن) بمتوسط ٢,٤٣ وانحراف معياري ٠,٦٧١ على الرغم من أهمية الغذاء الصحي، واحتياجها الأبناء بشكل أكبر لهذا الغذاء الصحي حيث المرحلة العمرية لبناء أجسامهم، وهو ما

يمكن تفسيره في ضوء مدخل المرونة الاجتماعية حيث تلجأ الأسر الفقيرة إلى التحول إلى أنماط غذائية منخفضة التكلفة كاستجابة تكيفية مع واقع الفقر الذي يعيشونه.

- وقد **أكدت جميع أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية** على أن مساعدات تكافل أدت إلى تحسين الغذاء، والقدرة الشرائية للأسر الريفية الفقيرة. **في حين أكدت أربعة أعضاء من لجنة المسائلة المجتمعية أرقام (١،٣، ٦، ١١)** على أن المبالغ المنصرفة للأسر الفقيرة لم تساعد على تطوير القدرة الشرائية وتحسين الغذاء في ظل ارتفاع الأسعار بشكل كبير".

- **آليات تتعلق بالتعليم:** حيث (عدم تعليم بعض الأبناء) بمتوسط ٢,٤٤ وانحراف معياري ٠,٦٥٤ والعبارة (تقليل الإنفاق على متطلبات تعليم الأبناء) بمتوسط ٢,٣٥ وانحراف معياري ٠,٦٨٢ وقد يؤثر تقليل نفقات التعليم على الأبناء، وهو ما يؤدي إلى الفقر التعليمي أو ضعف رأس المال الثقافي المستقبلي لدى الأسر الفقيرة، ويؤدي إلى إعادة إنتاج الفقر وهو الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء مدخل إشباع الاحتياجات الأساسية عند ماسلو، حيث تلجأ هذه الأسر الفقيرة إلى إشباع احتياجاتها من المأكل والمشرب باعتبارها أولوية ثم يأتي الإنفاق على التعليم (الحاجة لتحقيق الذات) في أسفل سلم الاحتياجات.

- "وقد أشار **نصف أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية (٢، ٣، ٥، ٧، ٨، ١١)** على أن تأثير برنامج تكافل على تعليم الأبناء مازال محدود، لقلة المبالغ المخصصة لتعليم الأبناء في ظل زيادة نفقات التعليم بشكل كبير".

- **آليات تتعلق بالصحة:** وتتمثل في: (تقليل الإنفاق على الجوانب الصحية للأسرة) بمتوسط ٢,٣٩ وانحراف معياري ٠,٧٠٦ تشير هذه الاستجابة إلى إهمال الأسر الفقيرة الرعاية الصحية وخاصة النساء في ظل ارتفاع مقابل الخدمات الصحية

الخاصة وتدني مستويات الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية وهو ما يؤثر على صحة أفراد الأسرة، وعدم الحصول على خدمة صحية جيدة.

- **آليات تكيف اجتماعية تقوم بها الأسرة:** وتتمثل في (الشراء بالأجل) بمتوسط ٢,٤٢ وانحراف معياري ٠,٦٨٢ تليها العبارة (الاقتراض من الغير) بمتوسط ٢,٤٠ وانحراف معياري ٠,٦٧٥ العبارة (اللجوء لبعض المدخرات للمساعدة في الإنفاق على الأسرة) بمتوسط ٢,٣٨ وانحراف معياري ٠,٦٩٧ وهذه الآليات تساعد على مواجهة تبعات الفقر، دون أن تقضي عليه. حيث أن الاقتراض أو الشراء بالأجل يزيد من الأعباء المادية المستقبلية على الأسرة. **وفقاً لمدخل المرونة الاجتماعية** أن الاختيار التكيفي يلجأ إليه الأفراد في مواجهة الأزمات والكوارث من أجل تعديل تطلعاتهم وتوقعاتهم للتكيف مع التدهور الذي أصاب مستويات معيشتهم، وقد يتطلب هذا التعديل استبدال أنماط معيشية قائمة بأنماط أخرى أقل جودة من أجل التكيف مع هذه الأوضاع الجديدة.

- **اللجوء إلى الحصول على مساعدات:** العبارة (الاعتماد على مساعدات تكافل) بمتوسط ٢,٤٠ وانحراف معياري ٠,٦٨٤ حيث تساوت مع العبارة (اعتمد على مساعدات لجان الزكاة) بانحراف معياري ٠,٦٦٩ ثم جاءت وأخيرا جاءت العبارة (الاعتماد على المساعدات الحكومية) بمتوسط ٢,٣٣ وانحراف معياري ٠,٧٦٨ ولاشك أن هذه المساعدات تسهم في مواجهة تأثيرات الفقر، ولاتسهم في علاج الفقر، حيث تعتمد هذه الأسر على المساعدات والمعونات، دون أن تتعلم مهن ترتقي بمستواها المادي وبالتالي تظل الأوضاع الاجتماعية التي تعيش فيها هذه الأسر منتجة لحالة الفقر وتعيد إنتاجه مرة أخرى.

ووفقاً لمدخل الجودة الاجتماعية: المجتمعات التي تحقق مستويات أعلى وفق مقياس الجودة الاجتماعية، هي تلك المجتمعات التي تضمن لأفرادها تحقيق الأمن

الاجتماعي والاقتصادي والتخلص من كل صور الحرمان المادي والفقر والحصول على فرص مناسبة للتعليم والرعاية الصحية وترتيبات ملائمة للحماية الاجتماعية، وهو الأمر الذي يشير إلى غياب مؤشرات جودة الحياة الاجتماعية لدى هذه الأسر.

جدول رقم (١٤) أسباب التقديم في برنامج تكافل

أسباب تقديمك في برنامج تكافل:	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١- ارتفاع الأسعار وعدم القدرة على العيش حياة آدمية	٢,٤٢	٠,٦٦١	٦
٢- قلة حيلتي على توفير احتياجاتي الأساسية	٢,٤٩	٠,٦٦١	٢
٣- لظروفي المادية السيئة.	٢,٤٥	٠,٦٤٧	٤
٤- لمساعدتي في تعليم الأبناء.	٢,٤٦	٠,٦٣٤	٣
٥- لتلبية احتياجاتنا الغذائية.	٢,٥٠	٠,٦٠٨	١
٦- لتلبية احتياجاتنا الصحية.	٢,٤٩	٠,٦٢٦	٢
٧- مساعدتي في دفع قيمة الخدمات (كهرباء- مياه – إيجار سكن)	٢,٤٩	٠,٦٢٢	٢
٨- الحصول على حقي في الدعم الذي تقدمه الدولة.	٢,٤٣	٠,٧٢٧	٥

فيما يتعلق بأسباب تقديمك في برنامج تكافل تشير التحليلات الإحصائية إلى تعدد هذه الأسباب وتتمثل في:

- **أسباب تتعلق بالغذاء:** لتلبية احتياجاتنا الغذائية بمتوسط ٢,٥٠ وانحراف معياري ٠,٦٠٨ حيث أن عدم القدرة على شراء الغذاء في ظل ارتفاع الأسعار وعدم القدرة على العيش حياة آدمية بمتوسط ٢,٤٢ وانحراف معياري ٠,٦٦١ كان أحد أسباب التقديم في برنامج تكافل.

- **أسباب تتعلق بالصحة:** لتلبية الاحتياجات الصحية بمتوسط ٢,٤٩ وانحراف معياري ٠,٦٢٦ في ظل عدم القدرة المادية على تلبية هذه الاحتياجات من (كشف- وفحوصات- وشراء أدوية) وغيرها من النفقات الصحية. **وقد أكدت**

(ن-م) أحد أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية "إلى أنه بالرغم من أن البرنامج وضع شروط للرعاية الصحية والمتابعة خاصة للحوامل، بالاتفاق مع المؤسسات الصحية، واعتبرها أحد شروط استمرار صرف الدعم، إلا أنه يتم الالتزام بهذا الشرط لضعف الإمكانيات في المستشفى داخل القرية".

- **أسباب تتعلق بتلبية الاحتياجات ودفع الخدمات:** مساعدتي في دفع قيمة الخدمات (كهرباء- مياه - إيجار سكن- انتقالات- غاز- اتصالات) بمتوسط ٢,٤٩ وانحراف معياري ٠,٦٢٢ من خلال الملاحظة البسيطة وقراءة الواقع يتضح ارتفاع أسعار هذه الخدمات وهو ما تعجز الأسر الفقيرة عن توفير قيمته المادية. إضافة إلى (قلة الحيلة على توفير الاحتياجات الأساسية) بمتوسط ٢,٤٩ وانحراف معياري ٠,٦٦١ ويمكن أن يرجع ذلك لعدم امتلاك مهارات جيدة يتطلبها سوق العمل، ويتم الاستفادة من البرنامج نتيجة (الظروف المادية السيئة) بمتوسط ٢,٤٥ وانحراف معياري ٠,٦٤٧ حيث أن هذه الظروف المادية التي تعجز عن تلبية الاحتياجات تصيب الأسر بالعجز الاجتماعي، وصعوبة الاندماج في المجتمع.

- **أسباب تتعلق بالتعليم:** لمساعدتي في تعليم الأبناء بمتوسط ٢,٤٦ وانحراف معياري ٠,٦٣٤ حيث يساعد برنامج تكافل في تعليم الأبناء بتخصيص مبالغ للطلاب الملتحقين والمنتظمين في التعليم، واعتبار انتظام الأبناء في التعليم أحد الشروط للاستفادة من البرنامج والاستمرار في تقديم الدعم. **وأكد (م-ش) أحد أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية** على أنه "بالرغم من حرص برنامج تكافل على تعليم الأبناء، وجعل استمرار تعليم الأبناء وانتظامهم في الحضور بالمدارس بنسبة ٨٠% أحد شروط استمرار المساعدة، إلا أنه نظراً لتكدس الفصول بالمدارس وغياب الرقابة المدرسية فإن الكثير من هؤلاء الأبناء لا يذهبون للمدرسة ونتغاضى عن هذا الشرط".

- **أسباب تتعلق بالحقوق:** الحصول على حقي في الدعم الذي تقدمه الدولة بمتوسط ٢,٤٣ وانحراف معياري ٠,٧٢٧ حيث تعي هذه الفئة أنها أحقي في الحصول على هذه المساعدات التي تقدمها الدولة، وهو ما يمثل أحد أسباب الحرص على التقديم في هذا البرنامج للاستفادة من هذه المساعدات.

جدول رقم (١٥)

إسهام برنامج تكافل في تلبية الاحتياجات الغذائية

إسهام برنامج تكافل في تلبية الاحتياجات الغذائية:	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
- ساعدنا على إشباع الاحتياجات الأساسية (الطعام – الشراب)	٢,٤٧	٠,٦٥٧	٤
- ساعدنا على تحسين جودة النظام الغذائي.	٢,٥٥	٠,٦٠٦	١
- أصبحنا نشتري بعض الفواكه بشكل متوسط.	٢,٥١	٠,٦٤٠	٢
- زادت قدرتنا على شراء بعض اللحوم أو الدواجن أو الأسماك أسبوعياً.	٢,٤٨	٠,٦٨٦	٣

فيما يتعلق بإسهام برنامج تكافل في تلبية الاحتياجات الغذائية تشير التحليلات الإحصائية إلى أن البرنامج قد ساعد الأسر الفقيرة على تحسين جودة النظام الغذائي بمتوسط ٢,٥٥ وانحراف معياري ٠,٦٠٦ وتمثل جودة النظام الغذائي في أن الأسر الفقيرة أصبحت تشتري بعض الفواكه بشكل متوسط) بمتوسط ٢.٥١ وانحراف معياري ٠,٦٤٠ كما زادت قدرتها على شراء بعض اللحوم أو الدواجن أو الأسماك أسبوعياً بمتوسط ٢,٤٨ وانحراف معياري ٠,٦٨٦ وأن هذه المساعدات ساعدت الأسر الفقيرة على إشباع الاحتياجات الأساسية (الطعام – الشراب) بمتوسط ٢.٤٧ وانحراف معياري ٠,٦٥٧ حيث أن هذه المبالغ قد زادت من قدرة الأسر الفقيرة على شراء بعض الفواكه واللحوم والدواجن وهو ما يساعد على تحسين جودة النظام الغذائي لهذه الأسر، بما يلبي الاحتياجات الغذائية للأسر الفقيرة. **ووفقا لمدخل إشباع الاحتياجات الأساسية**

نجد أن الكثير من الأسر الفقيرة تلجأ إلى إشباع احتياجاتها الفسيولوجية أولاً باعتبارها تأتي في قمة الاحتياجات الإنسانية. **وقد أكدت غالبية أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية** على أنه برغم أهمية مساعدات تكافل في تنمية القدرة على شراء الأغذية، وتحسين جودة الغذاء لدى الأسر الفقيرة نتيجة تلقيهم المساعدات المالية، إلا أن ارتفاع الأسعار في الوقت الراهن أدى إلى أن هذه المبالغ المقدمة من تكافل لم تعد كافية للإنفاق على احتياجات هذه الأسر الفقيرة.

جدول رقم (١٦)

إسهام برنامج تكافل في تحسين أوضاع الصحية

إسهام برنامج تكافل في تحسين اوضاع الصحية:	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
– القدرة على الحصول على خدمة صحية مناسبة.	٢,٤٤	٠,٦٥٩	٨
– القدرة على دفع تكاليف الخدمات الصحية.	٢,٤٦	٠,٦٨١	٧
– ساعدنا على الحفاظ على صحة الأم.	٢,٥٤	٠,٦٧٣	٥
– أدى إلى الحفاظ علي صحة الطفل.	٢,٤٨	٠,٦٧٠	٦
– القدرة على دفع تكاليف العلاج.	٢,٥٥	٠,٦٧٣	٤
– القدرة على المتابعة الدورية أثناء الحمل.	٢,٦٣	٠,٦٢٧	١
– ساعدني البرنامج في اكتساب سلوكيات صحية سليمة.	٢,٦١	٠,٦٥٢	٢
– ساعدني برنامج تكافل في تحسين التغذية الصحية لأفراد الأسرة.	٢,٥٧	٠,٦٥٨	٣

فيما يتعلق بإسهام برنامج تكافل في تحسين أوضاع الصحية تشير التحليلات الإحصائية إلى تنوع التأثيرات الصحية لبرنامج تكافل حيث جاءت العبارة (القدرة على المتابعة الدورية أثناء الحمل) بمتوسط ٢,٦٣ وانحراف معياري ٠,٦٢٧ حيث تمثل هذه المتابعة الدورية أهمية في المحافظة على صحة الأم والجنين، وهذه المتابعة الدورية تعجز بعض النساء الفقيرات عن دفع تكاليفها أو حتى تكاليف الانتقال للوحدات الصحية. كما أن من شروط البرنامج حضور الأم لثلاث جلسات توعية صحية بحد

أدنى لمتابعة برامج الصحة الأولية والنمو ومتابعة الحمل وإعطاء الأطفال كل جرعات برامج التطعيمات على مدار كل المراحل العمرية حتى ٦ سنوات.تليها العبارة (ساعدني البرنامج في اكتساب سلوكيات صحية سليمة) بمتوسط ٢,٦١ وانحراف معياري ٠,٦٥٢ حيث المساعدة في دفع تكاليف بعض الخدمات، وزيادة القدرة المادية للأسرة يساعد على إتباع سلوكيات صحية سواء فيما يتعلق بمتابعة الأطفال أو كبار السن. تليها العبارة (ساعدني برنامج تكافل في تحسين التغذية الصحية لأفراد الأسرة) بمتوسط ٢,٥٧ وانحراف معياري ٠,٦٥٨ حيث أنه في ظل الفقر لاتهتم الأسر بنوع الغذاء وفائدته بقدر ما تهتم بما يشبع البطون وهو ما يمكن أن يؤثر على صحة أفراد الأسرة. تليها (القدرة على دفع تكاليف العلاج) بمتوسط ٢,٥٥ وانحراف معياري ٠,٦٧٣ حيث ارتفاع تكاليف العلاج يؤثر على عدم قدرة الأسرة على دفع هذه التكاليف، وهو ما يؤثر سلبياً على الحصول على خدمة صحية مناسبة. تليها العبارة (ساعدنا على الحفاظ على صحة الأم) بمتوسط ٢,٥٤ وانحراف معياري ٠,٦٧٣ حيث المتابعة الصحية المجانية، ومواجهة أمراض المرأة الفقيرة من خلال المبادرات الصحية. ثم العبارة (أدى إلى الحفاظ على صحة الطفل) بمتوسط ٢,٤٨ وانحراف معياري ٠,٦٧٠ من خلال تنمية القدرة على التغذية السليمة، والمتابعة الجيدة في حالة الإصابة بمرض والحصول على التطعيمات المجانية. ثم العبارة (القدرة على دفع تكاليف الخدمات الصحية) بمتوسط ٢,٤٦ وانحراف معياري ٠,٦٨١ حيث أصبحت الخدمة الصحية الجيدة تحتاج نفقات مرتفعة لا تقدر عليها الأسر الفقيرة. والعبارة (القدرة على الحصول على خدمة صحية مناسبة) بمتوسط ٢,٤٤ وانحراف معياري ٠,٦٥٩ حيث أن الحصول على خدمة صحية مناسبة يتطلب قدرة مالية. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء تراجع الخدمات الصحية الحكومية وتدني مساعدات تكافل وارتفاع المقابل المادي للخدمة الصحية الخاصة الأمر الذي يتفق مع دراسة ,Middle East and North Africa (2018). وتشير (هـ.ع) أحد **أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية** على أنه بالرغم من أن دور برنامج تكافل هو الرعاية الصحية وتحسين الخدمات الصحية للأسر الفقيرة، وأن

استمرار الاستفادة من الخدمات الصحية تعد أحد شروط استمرار الحصول من مساعدات تكافل. إلا أنه نتيجة ضعف الإمكانيات داخل الوحدة الصحية بالقرية فإن الكثير من النساء تعتمد على مستشفة الجمعية الشرعية بالقرية لارتفاع الخدمة الصحية بها وعدم المبالغة في أسعار هذه الخدمة.

جدول رقم (١٧)

إسهام برنامج تكافل في تعليم الأبناء

إسهام برنامج تكافل في تعليم الأبناء	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
– أدى إلى انتظام الأبناء في الدراسة وعدم ترك الدراسة.	٢,٥٥	٠,٧٢١	٣
– ساعد البرنامج على توعيتنا بأهمية التعليم.	٢,٥١	٠,٦٧٠	٤
– ساعد مبلغ التكافل في إعطاء أبنائنا دروس خصوصية.	٢,٥٨	٠,٦٣٤	١
– ساعد مبلغ تكافل في الإنفاق على احتياجات الأبناء من (انتقالات – ملابس – أدوات مدرسية).	٢,٥٦	٠,٦٥٩	٢

فيما يتعلق بإسهام برنامج تكافل في تعليم الأبناء تشير التحليلات الإحصائية إلى تعدد إسهامات برنامج تكافل في تعليم الأبناء وتتمثل في: (ساعد مبلغ التكافل في إعطاء أبنائنا دروس خصوصية) بمتوسط ٢,٥٨ وانحراف معياري ٠,٦٣٤، وذلك أن الدروس الخصوصية أصبحت ضرورة عند العديد من الأسر المصرية على اختلاف مستوياتها، تليها العبارة (ساعد مبلغ تكافل في الإنفاق على احتياجات الأبناء من (انتقالات – ملابس – أدوات مدرسية)) بمتوسط ٢,٥٦ وانحراف معياري ٠,٦٥٩ حيث أن توفير هذه النفقات يساعد الأبناء على الانتظام في الدراسة وهو ما يتفق مع نتائج دراسة**(M., Ibrahim, (2019** الدور الإيجابي لبرامج التحويلات النقدية في نيجيريا لدعم فرص التحاق الأطفال بالمدارس لاستكمال دراستهم، وأيضاً نمو معدلات التغذية بالنسبة لأطفال الأسر الفقيرة المستفيدة من هذه التحويلات.

تليها العبارة (أدى إلى انتظام الأبناء في الدراسة وعدم ترك الدراسة) بمتوسط ٢,٥٥ وانحراف معياري ٠,٧٢١ حيث أن توفير نفقات الدراسة من خلال مساعدات تكافل ساعد على الانتظام في الدراسة بالنسبة للأبناء، إضافة إلى أنه من شروط الاستفادة من البرنامج حضور أبناء الأسر المستفيدة من "تكافل" للتعليم بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠% شهريا، ثم العبارة (ساعد البرنامج على توعيتنا بأهمية التعليم) بمتوسط ٢,٥١ وانحراف معياري ٠,٦٧٠ حيث يضع البرنامج عدة مشروطيات منها انتظام الأبناء في التعليم. وتؤكد هذه البيانات على الإسهامات الإيجابية لبرنامج تكافل في تعليم الأبناء وهو ما يتفق مع **دراسة Middle East and North Africa ,(2018)** من ارتفاع معدلات إنفاق الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية لتكافل وكرامة على التعليم.

وقد أكدت نسبة كبيرة من **أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية** على أهمية إسهام برنامج تكافل في تعليم الأبناء حيث يتم تقديم دعم مادي للطلاب، ويشترط على الأسر الفقيرة التي لديها أبناء في التعليم الانتظام في الدراسة بنسبة٨٠%، على الرغم من أن هذه المبالغ المنصرفة من البرنامج وإن كانت قليلة إلا أنها تساعد في تحمل الأسر الفقيرة جزء من نفقات تعليم بعض أبنائها.

جدول رقم (١٨): تعزيز قدرات المرأة ومشاركتها

تعزيز قدرات المرأة ومشاركتها	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
– تعزيز الشعور بالثقة في النفس	٢,٦١	٠,٦٠٣	١
– أدى إلى تحسين العلاقات الاجتماعية بالآخرين.	٢,٦٠	٠,٦١٤	٢
– ساهم في تعزيز قدراتي على تحمل المسئولية.	٢,٥٢	٠,٦٨٢	٤
– أدى إلى تعزيز قدراتي في اتخاذ القرارات	٢,٥١	٠,٦٧٨	٥
– حقق البرنامج الأمن الشخصي	٢,٥٥	٠,٦٣٨	٣
– ساهم في تعزيز التقدير الاجتماعي من جانب الآخرين	٢,٣٤	٠,٦٩٧	٦

فيما يتعلق بتعزيز قدرات المرأة ومشاركتها تشير التحليلات الإحصائية إلى تعدد مؤشرات تعزيز قدرات المرأة ومشاركتها وتتمثل في؛ (تعزيز الشعور بالثقة في النفس) بمتوسط ٢,٦١ وانحراف معياري ٠,٦٠٣ حيث أن عدم الاحتياج المادي للآخرين، إضافة إلى تعزيز القدرة الشرائية يساعد على تنمية الثقة بالنفس. وهو ما يتفق مع **مدخل إشباع الاحتياجات الأساسية** التي ترى أن الحاجة إلى تحقيق الذات Self-Actualization needs على قمة الهرم وتعني حاجة الأفراد إلى تحقيق أمالهم والوصول إلى الأوضاع المرغوبة بالاعتماد على قدراتهم ومواهبهم الذاتية. ثم العبارة (أدى إلى تحسين العلاقات الاجتماعية بالآخرين) بمتوسط ٢,٦٠ وانحراف معياري ٠,٦١٤ حيث أن حالة الفقر التي تعاني منها المرأة الفقيرة تشكل حالة وجودية تعوق اندماج المرأة الفقيرة مع الآخرين وتعزيز الثقة لديها في بناء رأس مال اجتماعي، إلا أن مساعدات تكافل ساهمت في تحسين المعيشة وهو ما شجع المرأة على إقامة علاقات متزنة مع الآخرين وتدعيم قدرتها على إقامة علاقات اجتماعية (محدودة) مع الآخرين. تليها العبارة (حقق البرنامج الأمن الشخصي) بمتوسط ٢,٥٥ وانحراف معياري ٠,٦٣٨ تليها العبارة (ساهم في تعزيز قدراتي على تحمل المسئولية) بمتوسط ٢,٥٢ وانحراف معياري ٠,٦٨٢ حيث أن ارتفاع مستوى الدخل يساعد على تعزيز قدرة المرأة على الإنفاق وتحملها المسئولية.أكدت نتائج **دراسة (2019) M., Ibrahim,** التأثير الإيجابي لهذه التحويلات النقدية في زيادة تمكين المرأة الفقيرة في نيجيريا.ثم جاءت العبارة (أدى إلى تعزيز قدراتي في اتخاذ القرارات) بمتوسط ٢,٥١ وانحراف معياري ٠,٦٧٨ حيث أن القدرة الاقتصادية وعدم الاحتياج يساعد على تنمية القدرة في اتخاذ القرارات. والعبارة (ساهم في تعزيز التقدير الاجتماعي من جانب الآخرين) بمتوسط ٢,٣٤ وانحراف معياري ٠,٦٩٧ وهو ما يتفق مع دراسة عبد الفتاح (٢٠٢١) في دور مساعدات تكافل في تعزيز القدرة المالية للمرأة، وبالتالي تزيد من التقدير الاجتماعي.

جدول رقم (١٩)

تعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية

تعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
– ساهم في مواجهة بعض صور الحرمان.	٢,٥٥	٠,٦٢٠	/٢
–أدت إلى تنمية القدرة على الإنفاق على الاحتياجات الأساسية	٢,٦١	٠,٦٣٥	١
– تعزيز قدرة الأفراد على الصمود في مواجهة المخاطر والأزمات.	٢,٣٢	٠,٧٦٣	٤
– ساعد في تعزيز مكانة الأسرة.	٢,٣٥	٠,٧٣١	٣

تشير نتائج الجدول السابق إلى دور مساعدات برنامج تكافل في تعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفقيرة، (أدت إلى تنمية القدرة على الإنفاق على الاحتياجات الأساسية) ظهرت بمتوسط ٢,٦١ وانحراف معياري ٠,٦٣٥ وهو ما يعني أهمية هذه المساعدات في المساهمة في توفير الاحتياجات الأساسية لهذه الأسر الفقيرة وهو ما يتفق مع دراسة Brzeska, Das & Fan, (2015) خاصة ما يتعلق بالغذاء والمسكن والتعليم والصحة والملبس. تليها العبارة (ساهم في مواجهة بعض صور الحرمان) بمتوسط ٢,٥٥ وانحراف معياري ٠,٦٢٠ حيث أن الأسر الفقيرة تعاني من الحرمان بصوره المختلفة وهو ما يؤثر على قدراتها الاقتصادية والاجتماعية، وتؤدي إعانات تكافل إلى المساعدة في مواجهة بعض صور الحرمان المختلفة التي تعاني منها هذه الأسر. تليها العبارة (ساعد على تعزيز مكانة الأسرة) بمتوسط ٢,٣٥ وانحراف معياري ٠,٧٣١ نتيجة عدم احتياج الأسرة للآخرين سواء بطلب المساعدات أو الاقتراض، حيث يؤثر الاحتياج المادي على مكانة الأسرة. والعبارة (تعزيز قدرة الأفراد على الصمود في مواجهة المخاطر والأزمات) بمتوسط ٢,٣٢ وانحراف معياري ٠,٧٦٣ نتيجة تعزيز القدرة المادية للأسرة، وهو ما يساعد على مواجهة المشكلات الاقتصادية والصحية. كما أكدت دراسة **المناور (٢٠١٤)** على الدور الإيجابي الذي يمارسه برنامج المساعدات الاجتماعية في حماية محدودي الدخل من العوز والفقر.

وقد أكدت **أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية بالقرية** إلى أن مساعدات برنامج تكافل ساعدت الأسر الفقيرة على تحمل صعوبات الحياة ومواجهة الحرمان وعزز لديها القدرة على مواجهة الكوارث التي لم يعد للكثير من هذه الأسر أي مصدر دخل غير مساعدات تكافل.

جدول رقم (٢٠)

معوقات الاستفادة من مساعدات برنامج تكافل

معوقات الاستفادة من مساعدات برنامج تكافل	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١- غياب التنسيق بين الجهات المسئولة عن برنامج تكافل	٢,٦١	٠,٦٠٧	١
٢-تعقد إجراءات الحصول على مساعدات تكافل	٢,٦٠	٠,٦٢٧	٢
٣- غياب متابعة لجان المساءلة المجتمعية للتحقق من أحقية استمرار المساعدة	٢,٥٨	٠,٦٢١	٣
٤- انخفاض قيمة المساعدات المالية المقدمة من تكافل	٢,٤٧	٠,٦٨٢	٥
٥- عدم المعرفة بإجراءات الحصول على مساعدات تكافل	٢,٣٣	٠,٧٣٤	١١
٦- غياب التوعية بالمشروطيات المطلوبة لاستمرار الحصول على مساعدات تكافل	٢,٣١	٠,٧٢١	١٢
٧- عدم معرفة أعضاء لجنة المساءلة المجتمعية في حال طلب الحصول على مساعدات تكافل	٢,٣٤	٠,٦٩٦	١٠
٨-بطء إجراءات الرد في حال طلب الحصول على مساعدات تكافل	٢,٢٩	٠,٦٨٢	١٣
٩-تأخر صرف المساعدات المالية المقدمة من برنامج تكافل	٢,٢٨	٠,٧٢٥	١٤
١٠- كثرة المستندات المطلوبة للتقديم للحصول على مساعدات تكافل	٢,٤٤	٠,٥٩٦	٦
١١- عدم وضوح إجراءات التظلم في حالة الاستبعاد من كشوف أحقية الاستفادة	٢,٤١	٠,٦١٩	٩
١٢- عدم الشفافية في الرد على التظلمات في حالة الاستبعاد من كشوف أحقية الاستفادة	٢,٤٢	٠,٦٣٤	٨
١٣- عدم وجود كوادر مؤهلة تستطيع الوصول للفئات المستحقة للمساعدة	٢,٤٧	٠,٦٣٩	٥
١٤- صعوبة الالتزام بالمشروطيات المفروضة لاستمرار تلقى المساعدات من تكافل	٢,٤٣	٠,٦٩٥	٧
١٥- بطء إجراءات الرد على التظلمات في حال طلب المساعدة من برنامج تكافل	٢,٥٠	٠,٦٢٢	٤

فيما يتعلق بمعوقات الاستفادة من مساعدات برنامج تكافل تشير البيانات الميدانية إلى تعدد هذه المعوقات وتتمثل في:

- **معوقات تتعلق بإجراءات الحصول على مساعدات تكافل:** وتتمثل في (تعقد إجراءات الحصول على مساعدات تكافل) بمتوسط ٢,٦٠ وانحراف معياري ٠,٦٢٧ حيث أن هذه الإجراءات أحياناً ما تكون معقدة، ويصعب على الأسر الفقيرة الحصول على أوراق تثبت أحقيتها في الحصول على مساعدات تكافل. ثم جاءت العبارة (كثرة المستندات المطلوبة للتقديم للحصول على مساعدات تكافل) بمتوسط ٢,٤٤ وانحراف معياري ٠,٥٩٦ وهو ما يمثل مشقة ونفقات على الأسرة الفقيرة. وهو ما يتفق مع دراسة حسن (٢٠١٦). **في حين يؤكد عدد من أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية على** "أن هذه المستندات ضرورية لتحديد الأسر المستحقة، وهى إجراءات قانونية.

- "ثم تليها العبارة (صعوبة الالتزام بالمشروطيات المفروضة لاستمرار تلقى المساعدات من تكافل) بمتوسط ٢,٤٣ وانحراف معياري ٠,٦٩٥ ويروي عدد من **أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية**" (ع.ع، ح.س) إلى أن بعض الأهالي تحاول تزور أوراق تثبت أنها تستحق المساعدة، وما تظهرش الحقيقة عشان بفضلوا يحصلوا على مساعدات تكافل **مثل نقل ملكية الأرض إلى أحد الأبناء ليستوفي شرط عدم الملكية.** "العبارة (بطء إجراءات الرد على التظلمات في حال طلب المساعدة من برنامج تكافل) بمتوسط ٢,٥٠ وانحراف معياري ٠,٦٢٢ وهذا البطء يؤثر على زيادة معاناة الأسر المستحقة للمساعدة. وأكد **غالبية أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية** على أن هذه التظلمات والشكاوى تتم بإجراءات محددة، وفيه لجنة بتفحص التظلمات دي عشان الناس تاخد حقوقها والدعم يوصل لمستحقيه" ثم العبارة (بطء إجراءات الرد في حال طلب الحصول على مساعدات تكافل) بمتوسط ٢,٢٩ وانحراف معياري ٠,٦٨٢ **وقد أكد بعض أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية**

على مبررات التأخير " فعلا فيه تأخير بس دا على ما اللجنة تجتمع، وكمان لازم الورق يتفحص عشان نتأكد من أن الأسرة تستحق ولا لأ"وأخيرا جاءت العبارة (تأخر صرف المساعدات المالية المقدمة من برنامج تكافل) بمتوسط ٢,٢٨ وانحراف معياري ٠,٧٢٥ حيث أن بطء الرد على طلب الحصول على المساعدة، وتأخر صرفها يزيد من مشقة ومعاناة الأسر الفقيرة، وصعوبة تدبير نفقاتها. وقد أكدت نتائج دراسة **أحمد (٢٠٢٠)** على أن صعوبة استخراج المستندات المطلوبة لتلقي الدعم، يعد من أبرز المعوقات التي واجهت المستفيدين للحصول على المساعدات.

- **معوقات تتعلق بالتظلمات:** وتتمثل في: (عدم الشفافية في الرد على التظلمات في حالة الاستبعاد من كشوف أحقية الاستفادة) بمتوسط ٢,٤٢ وانحراف معياري ٠,٦٣٤ وهو ما يمثل ضرر نفسي واجتماعي واقتصادي على الأسر المستبعدة. أوضحت نتائج **دراسة Economic and Social Cammission (2020)** غياب الشفافية في معايير اختيار الفئات والأسر المستحقة للمساعدة.ثم جاءت بعدها العبارة (عدم وضوح إجراءات التظلم في حالة الاستبعاد من كشوف أحقية الاستفادة) بمتوسط ٢,٤١ وانحراف معياري ٠,٦١٩ **إلا أن أحد أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية** (ج.س) أشار إلى أن هناك بعض الضغوط على اللجنة من قبل الأقارب والمعارف لقبول بعض الأوراق المقدمة للجنة حتى يستفيد بعض الأشخاص من مساعدات تكافل.

- **معوقات تتعلق بغياب المتابعة:** وتتمثل في (غياب متابعة لجان المساءلة المجتمعية للتحقق من أحقية استمرار المساعدة) بمتوسط ٢,٥٨ وانحراف معياري ٠,٦٢١ وذلك أن هذه اللجان قد تؤدي أعمالها بشكل روتيني، ولاتتواصل مع الجهات التي تصدر أوراق ثبوتية بأحقية الأسر في الاستفادة من البرنامج.

- وقد أكد أحد أعضاء لجنة المساءلة المجتمعية (م.ش) على عدم اجتماع اللجنة مذ ما يقرب عن عام وذلك نتيجة نقل رئيس الوحدة الحالي إلى وحدة أخرى وعدم اهتمام الرئيس الحالي بالاجتماع مع لجنة المساءلة المجتمعية.

- **معوقات تتعلق بانخفاض قيمة المساعدات:** وتتمثل في(انخفاض قيمة المساعدات المالية المقدمة من تكافل) بمتوسط ٢,٤٧ وانحراف معياري ٠,٦٨٢ حيث أن هذه المساعدات لا تكفي احتياجات الأسرة في ظل ارتفاع الأسعار الحالي. كشفت دراسة **Siverding, M(2012)** عن عجز برامج التأمين الاجتماعي عن تغطية احتياجات الأسر الفقيرة نتيجة القصور المالي لهذه البرامج. وتوصلت دراسة **الدالي (٢٠١٩)** إلى محدودية تأثير زيادة المخصصات المالية المقدمة للأسر الفقيرة المستفيدة من مساعدات برنامج تكافل وكرامة وبنك ناصر الاجتماعي، نتيجة الارتفاع المتكرر في أسعار السلع والخدمات. خلصت دراسة **عبد الفتاح (٢٠٢١)** إلى أن متوسط العائد الاجتماعي لمشروع تكافل وكرامة كان متوسطاً بالنسبة للأسر المصرية كمدخل لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي.

- **معوقات تتعلق بعدم التوعية:** العبارة (عدم معرفة أعضاء لجنة المساءلة المجتمعية في حال طلب الحصول على مساعدات تكافل) بمتوسط ٢,٣٤ وانحراف معياري ٠,٦٩٦ حيث أن نسبة كبيرة من أفراد العينة من المستفيدين لم يكن لديهم المعرفة بأعضاء لجنة المساءلة المجتمعية لعدم الإعلان عن هذه اللجنة في الأماكن العامة بالقرية ليسهل التعرف عليهم، ثم جاءت العبارة (عدم المعرفة بإجراءات الحصول على مساعدات تكافل) بمتوسط ٢,٣٣ وانحراف معياري ٠,٧٣٤ تليها العبارة (غياب التوعية بالمشروطيات المطلوبة لاستمرار الحصول على مساعدات تكافل) بمتوسط ٢,٣١ وانحراف معياري ٠,٧٢١ وهو ما يؤكد على أهمية توعية الأسر الفقيرة بإجراءات الحصول على مساعدات تكافل، ومشروطيات استمرار هذه المساعدات، حتى تستطيع الأسر معرفة حقوقها، وأساليب الحصول على هذه

الحقوق. وهو ما كشفت عنه أيضاً نتائج دراسة **عبد المجيد (٢٠١٦)**، عن غياب الوعي لدى أرباب تلك الأسر الفقيرة بالإجراءات التي يجب القيام بها للحصول على هذه المساعدات.

- **معوقات تتعلق بالتنسيق:** (غياب التنسيق بين الجهات المسئولة عن برنامج تكافل) بمتوسط ٢.٦١ وانحراف معياري ٠,٦٠٧ حيث لايقتصر البرنامج على تقديم مساعدات مادية فقط ولكنه يهتم بمتابعة حصول الأسرة على الخدمات الصحية والتعليمية من الجهات الصحية والمؤسسات التعليمية، الذي يعد أحد شروط استمرار المساعدات التي يقدمها البرنامج.

- **قد أكد ممثل التعليم والصحة بلجنة المساءلة المجتمعية (ح.س، ع.أ)** على أنهما لم يلتقيا بمسئولين التعليم والصحة بالقرية منذ ما يقرب من عام.

- **معوقات تتعلق بالكوادر:**(عدم وجود كوادر مؤهلة تستطيع الوصول للفئات المستحقة للمساعدة) بمتوسط ٢,٤٧ وانحراف معياري ٠,٦٣٩ وهو ما يشير إلى ضعف التدريب المقدم للقائمين على هذا البرنامج في القرية وبالتالي عدم قدرتهم على النظر في مدى استحقاق طالب المساعدة.

جدول رقم (٢١)

مقترحات تطوير أداء برنامج مساعدات تكافل كما يحددها المستفيدون

مقترحات تطوير أداء برنامج مساعدات تكافل كما يحددها المستفيدون	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١- تبسيط إجراءات التقدم للحصول على مساعدات تكافل.	٢,٤٤	٠,٦٥٤	١
٢- زيادة قيمة المساعدات المالية المقدمة من البرنامج للتغلب على الزيادة في أسعار السلع.	٢,٣٨	٠,٦٠٥	٥

مقترحات تطوير أداء برنامج مساعدات تكافل كما يحددها المستفيدون	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
٣- التوعية المستمرة بشروط استحقاق المساعدة من البرنامج وإجراءات التظلم.	٢,١٩	٠,٥٣١	١٠
٤- زيادة التوعية ببرنامج تكافل والأوراق المطلوبة للاستفادة من مساعداته المالية.	٢,٤٣	٠,٦٤٠	٢
٥- الشفافية في معايير الاختيار أو الاستبعاد من مساعدات البرنامج.	٢,٣٩	٠,٦٣٥	٤
٦- السرعة في الرد على التظلمات في حالة طلب المساعدة أو الاستبعاد.	٢,٤٣	٠,٦٢٧	٢
٧- الإعلان عن أسماء لجان المساءلة المجتمعية حتى يسهل التواصل معهم.	٢,٤٢	٠,٦٤٣	٣
٨- الشفافية في اختيار لجان المساءلة المجتمعية.	٢,٢٥	٠,٤٩٧	٨
٩- التحقق من شروط الإقصاء للحصول على الدعم النقدي من تكافل.	٢,٠٤	٠,٥٥٢	١١
١٠- التأكد من إتاحة خدمات صحية وتعليمية (المشروطية) بجودة مناسبة حتى يمكن الالتزام بها.	٢,٢١	٠,٥٠٨	٩
١١- عقد لقاءات دورية مع المستفيدين من مساعدات البرنامج للتعرف على مشكلاتهم.	٢,٢٦	٠,٤٨٨	٧
١٢- عقد برامج تدريبية مستمرة لأعضاء لجان المساءلة المجتمعية للتدريب على ممارسة أدوارهم بكفاءة.	٢,٣٦	٠,٥٩٥	٦
١٣- المتابعة المستمرة لعمل أعضاء لجان المساءلة المجتمعية لتحقيق النزاهة والشفافية.	٢,٣٨	٠,٥٩١	٥

فيما يتعلق بمقترحات تطوير أداء برنامج مساعدات تكافل كما يحددها المستفيدون تشير البيانات الميدانية إلى تعدد مقترحات تطوير أداء مساعدات تكافل وتتمثل في:

- **مقترحات تتعلق بتبسيط إجراءات ومواجهة مشكلات المستفيدين:** وتتمثل في: (تبسيط إجراءات التقدم للحصول على مساعدات تكافل) بمتوسط ٢.٤٤ وانحراف معياري ٠,٦٥٤ تليها العبارة (السرعة في الرد على التظلمات في حالة طلب المساعدة أو الاستبعاد) بمتوسط ٢,٤٣ وانحراف معياري ٠,٦٢٧ حيث أن سرعة الرد على التظلمات يقلل من معاناة الأسر المستحقة للدعم، (عقد لقاءات دورية مع المستفيدين من مساعدات البرنامج للتعرف على مشكلاتهم) بمتوسط ٢,٢٦ وانحراف معياري ٠,٤٨٨ **وقد أكد عدد من أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية** على أن اللجنة لم تجتمع منذ فترة طويلة ما يقرب من عام، وبالتالي فإنه يصعب التعرف على مشكلات المستفيدين أو التحقق من اشتراطات الحصول على مساعدات تكافل أو استبعاد بعض الأشخاص.

كما أكد أيضاً غالبية أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية على بطء استخراج الكروت الذكية الخاصة بالمستفيدين، وذلك من خلال الشركة المتعاقدة عليها، وعدم معرفة الأهالي بكيفية استخدام هذه الكروت.

- **مقترحات تتعلق بلجان المسائلة المجتمعية:** (الإعلان عن أسماء لجان المساءلة المجتمعية حتى يسهل التواصل معهم) بمتوسط ٢,٤٢ وانحراف معياري ٠,٦٤٣ حيث أن المعرفة بأعضاء هذه اللجان يساعد على التواصل معهم للحصول على مساعدات تكافل. العبارة (الشفافية في معايير الاختيار والاستبعاد للمستفيدين من مساعدات البرنامج) بمتوسط ٢,٣٩ وانحراف معياري ٠,٦٣٥ وهو ما يؤدي إلى العدالة في اختيار الأسر المستفيدة دون تحيز للمعارف والأقارب والأصدقاء. العبارة (المتابعة المستمرة لعمل أعضاء لجان المساءلة المجتمعية لتحقيق النزاهة والشفافية) بمتوسط ٢,٣٨ وانحراف معياري ٠,٥٩١ **وقد أكد أحد أعضاء لجنة**

المسائلة المجتمعية (ج.س) على أهمية التأكد من عدم وجود موانع صرف، مثل ملكية أرض زراعية أو إيجار أرض زراعية أو عدم ملكية عقار أو أكثر خلافًا للسكن، وعدم ملكية محلات تجارية أو رؤوس مواشي تستخدم في التجارة، حيث يلجأ بعض الأفراد إلى إخفاء ملكيتهم الحقيقية حتى يستفيدوا من مساعدات تكافل، (عقد برامج تدريبية مستمرة لأعضاء لجان المساءلة المجتمعية للتدريب على ممارسة أدوارهم بكفاءة) بمتوسط ٢,٣٦ وانحراف معياري ٠,٥٩٥ ويشير بعض **أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية** إلى أنه منذ عام ٢٠١٩ لم يتم عقد دورات تدريبية لهم لتطوير عملهم باللجنة، أوضحت نتائج **دراسة: Economic and Social Cammission (2020),** حاجة برنامج تكافل وكرامة إلى تدريب الأخصائيين العاملين في هذا البرنامج على شروط الاستفادة من خدمات البرنامج. ثم جاءت العبارة (الشفافية في اختيار لجان المساءلة المجتمعية) بمتوسط ٢٠,٢٥ وانحراف معياري ٠,٤٩٧ حيث أن لجان المساءلة المجتمعية هي جسم مجتمعي تمثيلي يقوم على أساس تطوعي. بهدف المشاركة الفعلية في أعمال تقديم المساعدات الاجتماعية مما يعزز مستوى المساءلة المجتمعية.

- **مقترحات تتعلق بقيمة المساعدات:** (زيادة قيمة المساعدات المالية المقدمة من البرنامج للتغلب على الزيادة في أسعار السلع) بمتوسط ٢,٣٨ وانحراف معياري ٠,٦٠٥ وذلك من أجل مساعدة هذه الأسر الفقيرة على مواجهة حالة غلاء الأسعار في الوقت الراهن، وقد أشارت إحدى الحالات "إلى أن معاش تكافل (مبقاش يعمل حاجة اليومين دول). وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة **لبن (٢٠١٩)** من أهمية مراجعة أوضاع المستفيدين بشكل مستمر في ضوء التغير في أسعار السلع والخدمات حتى تتحقق الحماية الاجتماعية بشكل حقيقي.

- **مقترحات تتعلق بتوعية المستفيدين والمستحقين:** وتمثلت في: (زيادة التوعية ببرنامج تكافل والأوراق المطلوبة للاستفادة من مساعداته المالية) بمتوسط ٢,٤٣ وانحراف معياري ٠,٦٤٠ حيث تمثل التوعية بالبرنامج وإجراءات الحصول على المساعدات أهمية في مساعدة الأسر الفقيرة للحصول على حقوقها، ومواجهة تبعات الفقر، والعبارة (التوعية المستمرة بشروط استحقاق المساعدة من البرنامج وإجراءات التظلم) بمتوسط ٢,١٩ وانحراف معياري ٠,٥٣١ وقد أكدت غالبية **أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية** إلى أن توعية المواطنين ببرنامج تكافل يقتصر على الوحدة الاجتماعية المسئولة عن المشروع، وهو ما يقلل فرص المواطنين للتعرف على إجراءات الاستفادة من برنامج تكافل.

- **مقترحات تتعلق بشروط الحصول على المساعدة واستمرارها:** (التحقق من شروط الإقصاء للحصول على الدعم النقدي من تكافل) بمتوسط ٢,٠٤ وانحراف معياري ٠,٥٥٢، وذلك حتى لايتم استبعاد أحد الأسر المستحقة. ثم جاءت بعدها العبارة (التأكد من إتاحة خدمات صحية وتعليمية (المشروطية) بجودة مناسبة حتى يمكن الالتزام بها) بمتوسط ٢,٢١ وانحراف معياري ٠,٥٠٨ وذلك بما يساعد على تحقيق أقصى استفادة من البرنامج، وقد أكد عدد من أعضاء لجنة المسائلة المجتمعية على أن تراجع مستوى الخدمات التعليمية والصحية في القرية يقلل من فرص التزام الأهالي بالمشروطية المطلوبة للاستفادة من مساعدات برنامج تكافل، لذا يجب الاهتمام بتطوير هذه الخدمات.

النتائج العامة للدراسة:

انطلقت الدراسة الراهنة من هدف رئيسي يتمثل في التعرف على دور برنامج تكافل كأحد برامج الحماية الاجتماعية في تعزيز قدرة الأسرة الريفية الفقيرة على المواجهة والتعافي من الآثار السلبية على مستويات معيشتهم نتيجة أزمة فيروس كورونا Covid-19 والحرب الروسية الأوكرانية وما ترتب عليهما من أعباء اقتصادية إضافية على الأسر بشكل عام والأسرة الفقيرة بشكل خاص.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج فيما يلي عرضها:

١- التساؤل الأول: ما الأوضاع المعيشية للأسر الريفية الفقيرة المستفيدة من مساعدات برنامج تكافل؟

أوضحت معظم استجابات عينة البحث أن الأوضاع المعيشية للأسر الفقيرة المستفيدة من مساعدات برنامج تكافل، تتميز بوجود حالة من الفقر في إمكانيات السكن (عدم توفر الأثاث المناسب أو الأجهزة الكهربائية)، كما أشارت عينة البحث إلى التأثير السلبي لجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على قدراتهم الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار وما ارتبط بذلك من تعطل العديد من أفراد هذه الأسر عن العمل غير النظامي جراء القيود التي تم فرضها على الانتقال أثناء انتشار هذا الوباء، وبالتالي ازدادت نسب الحرمان المادي لديهم.

كما بينت الدراسة الميدانية أيضاً تراجع القدرة المادية لهذه الأسر الفقيرة للإنفاق على تعليم أبناءهم نتيجة تعطل الدراسة أثناء فترة كورونا ولجوء أغلب هذه الأسر إلى الدروس الخصوصية كبديل عن المدرسة وهو الأمر الذي أضاف مزيد من الأعباء الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية الهشة لهذه الأسر.

أشارت أيضاً عينة الدراسة إلى إهمال الكثيرين من أفراد هذه الأسر الفقيرة للرعاية الصحية (خاصة النساء والأطفال) وذلك نتيجة تدني الخدمات الصحية الحكومية في القرية وارتفاع تكلفة هذه الرعاية في القطاع الخاص ولجوء نسبة كبيرة من عينة الدراسة إلى مستوصف الجمعية الشرعية بالقرية للحصول على الخدمات العلاجية.

كما أوضحت الدراسة الميدانية تراجع المستوى الغذائي لهذه الأسر الفقيرة، ولجوء الكثير من أبناء هذه الأسر إلى أنماط غذائية أقل جودة وسعر لمواجهة الارتفاع في أسعار السلع الغذائية وعدم قدرة السلع التموينية على تلبية احتياجاتهم الغذائية، هذا بالإضافة إلى وجود صعوبات مادية لدى هذه الأسر في دفع فواتير خدمات المياه والكهرباء.

٢- التساؤل الثاني: ما آليات تكيف الأسر الريفية الفقيرة المستفيدة من مساعدات برنامج تكافل مع أوضاع الفقر؟

بينت الدراسة الميدانية على تعدد آليات تكيف الأسر الريفية الفقيرة مع أوضاع الفقر وتتمثل في: يما يتعلق بالغذاء (الاعتماد على أغذية رخيصة- تقليل استهلاك اللحوم والدواجن) فيما يتعلق بالتعليم (عدم تعليم بعض الأبناء وتشغيلهم للمساعدة في نفقات الأسرة) فيما يتعلق بالصحة (اللجوء إلى الجمعيات الأهلية (الجمعية الشرعية) أو الوحدة الصحية)، آليات اجتماعية (الشراء بالأجل- الاقتراض من الغير- الحصول على مساعدات من الغير سواء أفراد أو جمعيات خيرية أو مؤسسات حكومية).

وهذه النتيجة تتحقق مع نظرية المرونة الاجتماعية التي تفسر هذه الآليات للتكيف كنوع من المرونة المجتمعية التي تزيد من قدرة الأفراد على مواجهة عوامل الضعف الاجتماعي، كما أنها تساعدهم على إعادة تكيفهم مع عوامل التغير البيئية.

٣- التساؤل الثالث: ما أسباب تقديمك في برنامج تكافل؟

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية تعدد هذه الأسباب: (تلبية الاحتياجات الغذائية، تلبية الاحتياجات الصحية، للمساعدة في تعليم الأبناء، دفع قيمة الخدمات (كهرباء – مياه– إيجار سكن)).

تكشف هذه الاستجابات عن أهمية مساعدات تكافل لهذه الأسر الفقيرة، حيث أن هذه المساعدات تمثل المصدر الأساسي الذي يعتمدون عليه لتلبية احتياجاتهم الأساسية، برغم ضعف القيمة المالية التي يحصلون عليها من برنامج تكافل في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية.

٤- التساؤل الرابع: ما دور مساعدات برنامج تكافل في توفير الحماية الاجتماعية للأسر الريفية الفقيرة؟

كشفت الدراسة الميدانية عن عدد من المؤشرات المتعلقة بهذا التساؤل:

- ساهمت مساعدات تكافل في تحسين النظام الغذائي لهذه الأسر الفقيرة قبل موجة غلاء الأسعار الحالية التي أضافت أعباء اقتصادية جديدة على هذه الأسر.

- ساهمت "المشروطيات" المتضمنة في برنامج تكافل حول المتابعة الصحية للأم والمرأة الحامل والأطفال، في تحسن الأوضاع الصحية لتلك الفئة المستفيدة من مساعدات تكافل، إلا أن ضعف خدمات الرعاية الصحية الأخرى بالوحدة الصحية في القرية دفع الكثيرين للبحث عن بدائل أخرى لتقديم هذه الخدمة (مستوصف الجمعية الشرعية).

- ساهمت المبالغ المقدمة من برنامج تكافل الأسر الفقيرة في تغطية جزء من نفقات تعليم أبناءهم (دروس خصوصية، أدوات مدرسية).

- ساهمت المساعدات النقدية المقدمة من خلال برنامج تكافل في تعزيز شعور المرأة المستفيدة من هذه المساعدات بثقتها بنفسها وتحسن علاقاتها الاجتماعية بمحيطها الاجتماعي، وتعزيز القدرة على بناء رأس مال اجتماعي.
- ساهمت المساعدات النقدية المقدمة من برنامج تكافل في تعزيز قدرة الأسر الريفية الفقيرة في الإنفاق على احتياجاتها الأساسية وتجنب بعض صور الحرمان المادي التي يمكن أن تتعرض لها هذه الأسر، بينما تدنت قيمة هذه المساعدات في تعزيز قدرة الأسر الريفية الفقيرة على مواجهة المخاطر والأزمات (موجة غلاء الأسعار الراهنة).

٥- التساؤل الخامس: ما معوقات الاستفادة من مساعدات برنامج تكافل؟

كشفت الدراسة الميدانية عن تعدد هذه المعوقات المتمثلة في: معوقات تتعلق بإجراءات الحصول على مساعدات تكافل حيث كثرة المستندات المطلوبة للتقديم للحصول على مساعدات تكافل، تأخر صرف المساعدات، صعوبة الالتزام بالمشروطيات المفروضة لاستمرار تلقى المساعدات من تكافل، بطء اجراءات الرد على التظلمات في حال طلب المساعدة من برنامج تكافل، ومعوقات تتعلق بالتظلمات (عدم الشفافية في الرد على التظلمات في حالة الاستبعاد من كشوف أحقية الاستفادة، عدم وضوح إجراءات التظلم في حالة الاستبعاد من كشوف أحقية الاستفادة. وقد أكدت بعض حالات الدراسة أن اللجنة التي تم تشكيلها لاختيار الأسر التي تستحق المساعدة ليست على درجة معقولة من الكفاءة والشفافية في الاختيار" " كما أكدت على ذلك حالات أخرى حيث أوضحت أن هذه اللجان تتعرض لضغوط شديدة من المنتفعين" كما أن هناك معوقات تتعلق بغياب متابعة لجان المساءلة المجتمعية للتحقق من أحقية استمرار المساعدة، حيث يبنى الاختيار على أساس القرابة، والمجاملة، والمعارف والمصالح وهو ما أدى إلى وصول المساعدات لمن لا يستحق"، وهناك معوقات تتعلق

بانخفاض قيمة المساعدات المالية المقدمة من تكافل). ومعوقات تتعلق بعدم التوعية حيث عدم المعرفة بإجراءات الحصول على مساعدات تكافل، وغياب التوعية بالمشروطيات المطلوبة لاستمرار الحصول على مساعدات تكافل، ومعوقات تتعلق بالتنسيق: (غياب التنسيق بين الجهات المسئولة عن برنامج تكافل).

٦- التساؤل السادس: ما مقترحات تطوير أداء مساعدات برنامج تكافل؟

أوضحت الدراسة الميدانية تعدد مقترحات تطوير أداء برنامج تكافل من وجهة نظر عينة الدراسة، التي تمثلت فيما يلي:

- تبسيط الإجراءات والأوراق المطلوبة للحصول على مساعدات تكافل.
- السرعة في الرد على التظلمات.
- تكثيف التوعية ببرنامج تكافل والشروط والأوراق المطلوبة للاستفادة منه.
- الإعلان عن أسماء لجان المساءلة المجتمعية حتى يسهل التواصل معهم.
- زيادة قيمة المساعدات المالية المقدمة من خلال برنامج تكافل.
- الشفافية والنزاهة في معايير الاستحقاق أو الاستبعاد من مساعدات تكافل.
- المتابعة المستمرة لعمل أعضاء لجان المساءلة المجتمعية، والحرص على عقد برامج تدريبية مستمرة لهم لرفع كفاءتهم.
- الحرص على عقد لقاءات دورية للمستفيدين من مساعدات تكافل للتعرف على ما يوجهونه من مشاكل داخل هذا البرنامج.
- الاهتمام برفع كفاءة خدمات الرعاية الصحية والتعليمية بالقرية حتى تتحقق الاستفادة الكاملة من برنامج تكافل.

توصيات الدراسة:

يتناول الباحث التوصيات المتعلقة بالدراسة على مستويين:

الأول: التوصيات المتعلقة بالجانب المعرفي والعلمي: حيث يوصي الباحث بما يلي:

١- توجيه اهتمام الباحثين في مجال علم اجتماع التنمية نحو تناول موضوع الحماية الاجتماعية خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة وما يرتبط بها من ارتفاع نسبة الفقراء والمهمشين أو ما يمكن تسميتهم "بقوائم الانتظار" لتغطية برامج الحماية الاجتماعية.

٢- توجيه اهتمام الباحثين في مجال سوسيولوجيا المخاطر نحو الاهتمام بالمخاطر الاجتماعية والأمنية المترتبة على عدم الاحتواء الاجتماعي لهؤلاء "الداخلين الجدد" لعالم الفقراء.

٣- ضرورة إعداد قاعدة بيانات ومعلومات وإحصاءات عن إسهامات برنامج "تكافل وكرامة" في توفير الحماية الاجتماعية في مناطق وأماكن مختلفة وخاصة المحافظات الحدودية بجمهورية مصر العربية.

الثاني: التوصيات المتعلقة بالجانب العملي التطبيقي: يوصي الباحث بما يلي:

١- ضرورة توحيد برامج الحماية الاجتماعية تحت مظلة واحدة حتى لا تتعدد صور الرعاية لبعض المناطق أو الأفراد وتحرم أماكن وأفراد آخرين من هذه الرعاية.

٢- المرونة من جانب وزارة التضامن الاجتماعي فيما يتعلق بالمشروطيات المطلوبة للاستفادة من مساعدات برنامج تكافل خاصة ما يتعلق بأوضاع الملكية للراغبين في الاستفادة من هذه المساعدات.

٣- زيادة المساعدات النقدية المقدمة من برنامج تكافل لمواجهة غلاء الأسعار في الوقت الراهن.

٤- الاهتمام برفع كفاءة أعضاء لجنة المساءلة المجتمعية من خلال عقد الدورات التدريبية لهم.

٥- الحرص على وضع فترة زمنية محددة لكل لجنة مساءلة اجتماعية وتغيرها بشكل دوري حتى نضمن عدم دخول الأهواء الشخصية في عمليات اختيار المستفيدين من مساعدات تكافل.

٦- جذب مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة مع برنامج تكافل في تقديم المساعدات وتوفير الحماية الاجتماعية لغير القادرين.

٧- ضرورة زيادة عدد الأسر التي تشملها مساعدات تكافل في ظل الأوضاع المعيشية الراهنة وزيادة عدد المحتاجين.

٨- الاهتمام بعقد ندوات توعوية في المساجد والكنائس ومراكز الشباب لبيان كل ما يتعلق للمواطنين ببرنامج تكافل من إجراءات ومستندات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أحمد، أحمد حمدان محمد (٢٠٢٠). إسهامات برنامج كرامة في تحسين نوعية الحياة للمسنيين. ***مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية***، مجلد (٢٠٢٠)، عدد (٢٠) الجزء الأول، ٣٩-٦٢.

٢- أكوسوتا، جو، تشاندرا، أنيتا، ماريغانو، جايمي (٢٠١٧). أجندة للتقدم بالأبحاث والممارسة التكاملية للمرونة: مواضيع رئيسية من طاولة مستديرة حول المرونة. مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا.

٣- الأمم المتحدة، (٢٠٢٠). استجابة الحماية الاجتماعية لجائحة كورونا -١٩ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدول العربية، يوليو.

٤- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، (١٩٩٠). تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠: الفقر. الطبعة الأولى، يونيو.

٥- الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، (٢٠١٩). التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مصر. ديسمبر.

٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٢٠). أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/٢٠٢٠. ديسمبر.

٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٢١). إحصاء مصر. العدد ١٨ يناير.

٨- الحايس، عبد الوهاب جودة (٢٠٢٠). أطفال المناطق الحدودية بين الاستبعاد والاندماج الاجتماعي والثقافي: رؤية سوسيولوجية، ورقة علمية ضمن كتاب "***الاندماج الاجتماعي لطفل المناطق الحدودية وتطلعات التنمية المستدامة***"، المجلس الأعلى للثقافة. المجلس الأعلى للثقافة، وزارة الثقافة المصرية.

٩- الدالي، ياسمين زوسر (٢٠١٩). الحماية الاجتماعية في مصر: دراسة لبرنامج تكافل وكرامة وبنك ناصر الاجتماعي، أوراق بحيثة، مركز المحروسة للتنمية والمشاركة، عدد (٢)، إبريل.

١٠- الضبع، ماهر أحمد عبد العال (٢٠١٢). دور المأسسة في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة المعيلة "دراسة مسحية. ***المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية***، المجلد (٥)، عدد (٣).

١١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠١٩). ملامح نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية. الأمم المتحدة: بيروت.

١٢- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠٢٠). دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية. الأمم المتحدة: بيروت.

١٣- المناور، فيصل (٢٠١٤). اتجاهات المستفيدين من برنامج المساعدات الاجتماعية نحو الخدمات المقدمة إليهم في دولة الكويت – دراسة ميدانية-. ***مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية***، الجلد السادس عشر، عدد (٢).

١٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠١٠). تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ عدد خاص في الذكرى العشرين الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢١). "تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ " التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار. متاح على موقع https://www.undp.org/ar/egypt

١٦- جبر، رانية أحمد (٢٠١٥). آليات تكيف المرأة الحضرية الفقيرة: دراسة على عينة من النساء المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية في قصبة الزرقاء. ***مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية***، الجامعة الأردنية، مجلد (٤٢)، عدد (٢).

١٧- صن، أماريتا (٢٠٠٤). ***التنمية حرية؛ مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر***، ترجمة شوقي جلال. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

١٨- حسن، محمد حسين صادق (٢٠١٦). الحماية الاجتماعية كمؤشر لإشباع الحاجات الصحية للفقراء. ***مجلة بحوث الشرق الأوسط***، جامعة عين شمس، عدد (٣٨)، مارس.

١٩- ديوان، إسحاق وحورى، نديم و صايغ، يزيد (٢٠٢٠). "مصر بعد فيروس كورونا: العودة إلى المربع الأول". مبادرة الإصلاح العربي، ٢٦ أغسطس.

٢٠- صندوق النقد العربي، (٢٠٢٠). "اتقرير آفاق الاقتصاد العربي". الإصدار الثاني عشر، أغسطس.

٢١-عباس، محمد أحمد (٢٠١٩). تقييم برامج الدعم النقدي في مصر، المعهد المصري للدراسات والسياسات العامة. متاح على موقع https://eipss-eg.org/wp-content

٢٢-عبد الحليم، محمد بسيوني (٢٠٢٠). مدخل المرونة وإدارة المخاطر. ***مجلة الديقراطية***، عدد ٨٠، أكتوبر.

٢٣-عبد العزيز، محمد عبد العال (٢٠١٩). دور المنظمات التطوعية في توفير خدمات الرعاية الإنسانية للمرأة الفقيرة المستبعدة اجتماعياً، دراسة ميدانية على عينة من المنظمات التطوعية ببندر الفيوم. ***مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث***، جامعة الفيوم، مجلد (١٥)، عدد (١٥)، إبريل.

٢٤-عبد الفتاح، أيمن رمضان أحمد (٢٠٢١). العائد الاجتماعي لمشروع تكافل وكرامة كمدخل لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي.***مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية***، جامعة الفيوم، العدد الثالث والعشرون.

٢٥-عبد الله، خالد عبد الفتاح (٢٠١٧). الحماية الاجتماعية للأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة. ***مجلة الطفولة والتنمية***، مجلد (٧)، عدد (٢٨).

٢٦-عبد المجيد، هناء محمد السيد (٢٠١٦).آليات تمكين المنظمات غير الحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة بالمناطق العشوائية. ***مجلة الخدمة الاجتماعية***، العدد (٥٥)، يناير.

٢٧- كريم، كريمة (٢٠٠٥). ***دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية***. ترجمة سمير كريم،القاهرة: المركز الأعلى للثقافة.

٢٨- عبد المعطي، عبد الباسط (١٩٧٩). ***توزيع الفقر في القرية المصرية***. القاهرة: دار الثقافة الجديدة.

٢٩- عمر، سناء محمد زهران (٢٠١٩). تصور تخطيطي لتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر: دراسة مطبعة على برنامج الدعم النقدي المشروط تكافل وكرامة بمحافظة أسيوط. ***مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية***، العدد (٤٨)، مجلد (١).

٣٠- لبن، هبة الله أنور علي (٢٠١٩). الحماية الاجتماعية للريفيين بمحافظة الشرقية (تكافل وكرامة نموذجاً). ***مجلة العلوم الزراعية المستدامة***، مجلد (٤٥)، عدد (٤).

٣١- محمد، منى حلمي عباس (٢٠١٤). مكافحة الفقر في مصر. ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، جامعة عين شمس، عدد ٤، أكتوبر.

٣٢- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي FAO، (٢٠٢٢). *أداة تقييم الحماية الاجتماعية المشتركة بين الوكالات بشأن الأمن*. روما ووشنطن.

٣٣- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، (٢٠٢٠). الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (Covid-١٩) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. متاح على موقع

https://www.google.com

٣٤- موساوي، سعيد (٢٠٢٠). مفهوم الفقر: من الدلالة اللغوية إلى التأسيس السوسيولوجي. ***مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية***، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، مجلد (١)، عدد (٤)، أكتوبر.

٣٥- وزارة المالية، (٢٠٢٠). نسخة المواطن للمواطنة المعتمدة، موازنة المواطن للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، وزارة المالية، القاهرة، سبتمبر.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Adger, W. N. (2000). Social and Ecological Resilience: are they Related?. *Progress in human Geography*, 24(3), 347-364.

2- Alazzawi, S., & Hlasny, V. (2019). Disparities in the Cost of Living Changes After A large-scale Devaluation: the Case of Egypt 2016. *The Annual Conference 26*, E.R. F.

3- Ali, M. Y., & Lin, K. (2019). Social Quality Measurement and Perceived Social Quality: The Case of Peshawar, Pakistan. *The International Journal of Social Quality*, 9(1), 75-93.

4- Béné, C., Wood, R. G., Newsham, A., & Davies, M. (2012). Resilience: New Utopia or New tyranny? Reflection About the Potentials and Limits of the Concept of Resilience in Relation to Vulnerability Reduction Programmes. *IDS Working Papers*, 2012(405), 1-61.

5- Blohowiak, D.W. (2012), Reinterpreting Kelly and Malso: Effecting A method to Intergrate Psychological Theories. *Doctoral Dissertation*, Fielding Graduate University.

6- Breisinger, C., Gilligan, D., ElDidi, H. El-Enbaby, H., Karachiwalla, N., Kassim, Y., … & Petesch, P. (2018). *Impact Evaluation Study for Egypt's Takaful and Karama Cash Transfer Program: Synthesis Report: Summary of Key Findings from the Quantitative and Qualitative Impact Evaluation Studies.* MENA Working Papers (16). *International Food Policy Research Institute (IFPRI).*

7- Breisinger, C., Latif, A. A., Raouf, M., & Wiebelt, M. (2020). Economic Impact of COVID-19 on Tourism and Remittances: Insights from Egypt. *IFPRI Book Chapters*, in: COVID-19 And Global Food Security, Chapter 12, Pages 56-59.

8- Brunori, P., & O'Reilly, M. (2010). Social Protection for Development: A review of Definitions. *European Report on Development*. European University Institute, Firenze, Italy. Available at: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/29495/ MPRA Paper No. 29495

9- Brzeska, J., Das, M., & Fan, S. (2015). Social Protection for Poor, Vulnerable and Disadvantaged Groups. *China Agricultural Economic Review*, 7 (4), pp. 668-687.

10- Colledge, R. (2002). Maslow's Theory of Human Motivation. In: *Mastering Counselling Theory*. London: Palgrave. https://doi.org/10.1007/978-0-230-62957-8_10

11- Economic and Social Commission for Western Asia (Escwa). (2020). Social Protection in Rural Egypt. United Nation, Beirut.

12- Economic and Social Council(2001). *Enhancing Social Protection and Reducing Vulnerability in A globalizing World*. Commission for Social Development, Thirty-ninth Session, New York:United Nation.

13- Food and Agriculture Organization of The United Nations (2017), FAO Social Protection Framework: Promoting Rural Development for all. *Rome*

14- Herrman, H., Stewart, D. E., Diaz-Granados, N., Berger, E. L., Jackson, B., & Yuen, T. (2011). What is Resilience?. *The Canadian Journal of Psychiatry*, 56(5), 258-265.

15- Hodbod, J., & Adger, W. N. (2014). Integrating Social-Ecological Dynamics and Resilience into Energy Systems Research. *Energy Research & Social Science*, 1, pp. 1-.12

16- Holmes, R., & Lwanga-Ntale, C. (2012). Social Protection in Africa: A Review of Social Protection Issues in Research: Policy and Programming Trends and Key Governance Issues in Social Protection. Partnership for African Social and Governance Research (PASGR), Nairobi, Kenya, 64 pp. Available at: https://www.google.com

17- Maslow, A. H. (1987). *Motivation and Personality*. 3rd Edition, New York: Longman.

18- Norton, A., Conway, T., & Foster, M. (2001). *Social Protection Concepts and Approaches: Implications for Policy and Practice in International Development*. Working Paper no. 143, Centre for Aid and Public Expenditure, Overseas Development Institute, London

19- Phillips, D. (2011). The Individual and the Social: A comparative Study of Quality of Life, Social Quality and Human Development Approaches. *The International Journal of Social Quality*, 1(1), 71-89.

20- Rose, A., & Krausmann, E. (2013). An Economic Framework for the Development of a Resilience Index for Business Recovery. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 5, 73-83.

21- Sieverding, M., & Selwaness, I. (2012). "Social Protection in Egypt: A policy Overview," *Gender and Work in the MENA Region Working Paper no. 23*. Cairo: Population Council.

22- Swinnen, J., & McDermott, J. (2020). *COVID-19 and Global Food Security*. International Food Policy Research Institute (IFPRI).

23- The Egyptian Cabinet of Ministers Information And Decision Support Center (IDSC), (2020). *Egypt: A Path Forward For Future Prosperity*. Cairo

24- UNDP (United Nations Development Programme), (1997). *Human development report*. New York: Oxford University Press

25- Walker, A. (2009). The Social Quality Approach: Bridging Asia and Europe. *Development and Society*, 38(2), 209-235.

26- Waziri, M., Ibrahim, A. Z. B., & Md, Z. B. M. Z. B. (2020). Investigating the Empirical Relationship Between Government Intervention Programs and Poverty Alleviation: A case of Nigeria. *Journal of Economic and Administrative Sciences* , vol. 36(4), pages 323-338.

27- World Bank. (2022). *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course*. Washington, DC: World Bank. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37739 License: CC BY 3.0 IGO."

28- Yanakiev, Y., Dimov, P., & Bachvarov, D. (2018). Conceptualizing the Role of Societal Resilience In Countering Hybrid Warfare. Information & Security: An International Journal, 39(1), 77-89. http://dx.doi.org/10.11610/isij.3907

29- Yanhui, X., & Ziyu, G. (2017). Social quality, community capacity, and capability poverty of urban residents in Shenzhen, China. *The International Journal of Social Quality*, 7(2), 85-112.

الملاحق

ملحق رقم (١) : برنامج تكافل

(https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2018/11/15)

ملحق رقم (٢)

خصائص لجنة المسائلة المجتمعية بقرية ناموا

الاسم (بالرمز)	النوع	العضوية باللجنة	التمثيل باللجنة
ن. ش	أنثى	رئيس اللجنة	رئيس الوحدة المحلية
هـ. ع	أنثى	نائب رئيس اللجنة	قيادة نسائية(مستفيدة)
ن. م	أنثى	نائب رئيس اللجنة	قيادة نسائية(مستفيدة)
ن. م. س	أنثى	نائب رئيس اللجنة	قيادة نسائية(مستفيدة)
ح. س	ذكر	عضو	مثل عن التعليم
ع. إ	ذكر	عضو	ممثل عن الصحة
أ.ح	ذكر	عضو	قيادة شبابية
م. ش	ذكر	عضو	قيادة مجتمعية
ع. ع	ذكر	عضو	ممثل مسجد
ج. س	ذكر	عضو	ممثل كنيسة
م. م	ذكر	عضو	ممثل جمعية أهلية
ك. أ	ذكر	عضو	ممثل جمعية أهلية

ملحق رقم (٣)

الموقع الجغرافي لقرية ناموا مركز طوخ – القليوبية (قرية الدراسة)

ملحق رقم (٤)

دليل مقابلة للمسئولين

الحماية الاجتماعية للأسر الريفية الفقيرة: تكافل أنموذجاً

بيانات أولية:

- الاسم/ (اختياري)
- الجهة التي تمثلها في تشكيل اللجنة/
- طبيعة الدور الذي تؤديه داخل اللجنة/

المحور الأول: الكشف عن وعي أعضاء لجنة المساءلة المجتمعية بدور برنامج تكافل في تحقيق الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة داخل القرية:

١- ما هو المقصود ببرنامج تكافل.

٢- كيف يتم توعية المواطنين بآليات طلب المساعدة من برنامج تكافل.

٣- ما هي طبيعة الأهداف التي يسعى لتحقيقها هذا البرنامج.

٤- ما هي الفئات المستهدفة من برنامج تكافل.

٥- ما هي خطوات التسجيل في برنامج تكافل؟ والمستندات المطلوبة؟

٦- كيف تتحققون من صدق البيانات والمستندات المقدمة من الفئات التي تطلب المساعدة من تكافل.

٧- ما هي الشروط الواجب توافرها فيمن يستحق المساعدة من تكافل.

٨- كيف يتم التحقق من توفر هذه الشروط من المستحقين للمساعدة من تكافل.

٩- ما هي لإجراءات التي يتم إتباعها حتى يتم الصرف للمستحقين للمساعدة.

١٠- ما هي آلية التظلمات المتبعة لمن يتم رفض طلبهم للحصول على المساعدة من تكافل (أدلة عدم الاستحقاق).

١١- من المسئول عن فحص هذه التظلمات والرد عليها؟

١٢- ما هو الوقت المستغرق للفصل في هذه التظلمات.

١٣- ما هي آلية الصرف للأسر المستحقة لمساعدات تكافل.

١٤- كيف يتم متابعة التزام المستفيدين من مساعدات تكافل بالمشروطية لاستمرار الصرف.

١٥- ما هو الإجراء المتبع في حال عدم الالتزام بالمشروطية (أدلة الخروج من الاستحقاق).

١٦- كيف يتم فحص التظلمات للأسر التي لم تلتزم بالمشروطية.

١٧- من المسئول عن فحص أدلة الخروج من الاستحقاق.

١٨- ما هو دور لجنة المساءلة في تحقيق المشروطية.

المحور الثاني: الكشف عن معوقات عمل برنامج تكافل كما يحددها المسئولون:

- ما هي من وجهة نظرك أهم المعوقات التي تعوق أداء برنامج تكافل داخل القرية؟
- كيف يمكن التغلب على هذه المعوقات؟
- ما هي الجهة المسئولة عن التغلب على هذه المعوقات؟ وكيف؟

المحور الثالث: رؤية مستقبلية لتطوير أداء برنامج تكافل لمساعدة الأسر الريفية الفقيرة:

- ما هي من وجهة نظرك المقترحات التي يمكن وضعها لتنشيط دور برنامج تكافل داخل القرية؟
- كيف يمكن تحقيق هذه المقترحات؟
- هل هناك موضوعات أخرى يمكن إضافتها لهذا الدليل.